جامـــعة الدكتور يحيى فارس –مدية-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

محاولة تقييم تجربة الشبابيك الإسلامية في الجزائر
دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك الجزائرية

من اعداد الطالبتين:

- تومي كنزة
- مقطوف رزيقة

تحت إشراف الاستاذ:

بناصر جبارة

أعضاء لجنة التقييم		
الأستاذ	**الجامعة**	**الصفة**
جبارة بناصر	جامعة الدكتور يحي فارس –مدية–	**مشرفا**
محمد أمين بلكحل	جامعة الدكتور يحي فارس –مدية–	**رئيسا**
أسامة بوشريط	جامعة الدكتور يحي فارس –مدية–	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

قال تعالى:" الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي الذي وفقنا الله عز وجل في إنجازه وإتمامه:

إلى روح معلم البشرية وخير البرية سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

- إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي " **ابي** الغالي احمد"

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، إلى قرة عيني، "**أمي العزيزة حميدة تومي** "

حفظها الله تعالى وادامها تاجا على رؤوسنا .

إلى من كان دعائهما سر نجاحي "**جدتي وجدي الغاليين** "

إلى الذين علموني ومنحوني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذين تقاسموا معي متاعب الحياة

إخوتي اميروزوجته وابنه زيد الكتكوت الذي ولد بيوم قبل تخرجي ،محمد،فريال.

إلى كل الأهل والأقارب، إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة اخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء

الى رفيقة دربي والمقربة لقلبي خديجة

، إلى جميع طلبة العلم.

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي وصولا إلى الجامعة، لهم مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد، ونسي أن يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

كنزة

الإهداء

حمد الله حمدا كثيرا والصلاة وسلام على أشرف المرسلين حبيب المصطفى واهله ومن وفا

اما بعد: حمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى. مهداة الى الوالدين الكريمين. حفظهما الله واطال الله في عمرهما.

لكل عائلة "**مقطوف الكريمة**" من إخوة واخوات الذين شاراكونا هذه اللحظات رعاهم الله وحفظهم

الى كل قسم ماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2023

الى كل من كان لهم أثر على حياتنا والى كل من أحبهم قلبنا ونسيهم قلمنا.

رزيقة

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي العظيم الذي من علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، نتقدم بخالص عبارات الشكر والاحترام لأستاذنا الفاضل "**جبارة بناصر**" الذي قبل بصدر رحب الإشراف على هذا البحث وعلى حسن توجيهاته القيمة، كما نشكر كل من ساعدنا أو ساهم سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

كما نشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لنا بقبولهم مناقشة مذكرتنا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتنا الأفاضل.

لهم منا أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معنا، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

ملخص الدراسة

محاولة تقييم تجربة الشبابيك الإسلامية في الجزائر

دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك الجزائرية

كنزة تومي رزيقة مقطوف

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم تجربة الشبابيك الإسلامية في الجزائر، من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك التقليدية في الجزائر، باستعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والنوافذ الإسلامية، ومداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص النتائج من تجربة بعض البنوك التجارية الجزائرية ف تبني الصيرفة الاسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن التحول إلى الصيرفة الإسلامية يساهم في تحسين الأداء المالي للمصارف المعتمدة في الدراسة، مما يؤدي إلى تشجيع المصارف التقليدية الأخرى للتحول إلى الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الإسلامية في الجزائر، البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية في الجزائر، مصرف البركة الجزائري، مصرف السلام، بنك الوطني الجزائري BNA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

The abstract:

This study aims to try to evaluate the experience of Islamic Windows in Algeria through an applied study on a range of traditional banks in Algeria, Review the theoretical literature on Islamic banking and windows, and the entrances to the expansion of Islamic banking activity in traditional banks as a way to activate them; Based on the analytical descriptive approach to draw conclusions from the experience of some Algerian commercial banks adopting Islamic banking and the study concluded that the shift to Islamic banking contributes to improving the financial performance of the banks approved in the study, This encourages other traditional banks to switch to Islamic banking.

Key-words:

Islamic banking in Algeria, traditional banks, Islamic windows in Algeria, Algerian Baraka Bank, Peace Bank, Algerian National Bank BNA, Bank of Agriculture and Rural Development BADR, Algeria People's Loan Bank CPA.

الـــفهـــرس

الفـــهـــرس

المحتـــــوى	الصفحة
الإهـــــــــداء	
الشـــــــــكر	
الملـــــــــخص	
الفهرس	
قائمة الجـداول	
قائمة الأشـكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها في المصارف التقليدية	
تمهيد	02
المبحث الاول: مدخل نظري للصيرفة الإسلامية	03
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية	03
المطلب الثاني: أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي ومصادر أموالها	05
المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل القائمة عليها	12
المبحث الثاني: مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها	15
المطلب الأول: التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية	15
المطلب الثاني: فتح الفروع الإسلامية	20
المطلب الثالث: فتح النوافذ الإسلامية وبيع منتجات إسلامية	23
المبحث الثالث: متطلبات وأثار وتحديات النوافذ الإسلامية	27
المطلب الأول: العلاقة بين الفروع والنوافذ الاسلامية والبنوك التجارية	27
المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للنوافذ والفروع الاسلامية	30
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية	32

الفـــهـــرس

خلاصة	33
الفصل الثاني: واقع تطبيق النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر	34
تمهيد	35
المبحث الاول: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر	36
المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر	36
المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	38
المطلب الثالث: الشروط الخاصة بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	40
المبحث الثاني: واقع العمل المصرفي الإسلامي	44
المطلب الأول: مصرف البركة الجزائري	44
المطلب الثاني: مصرف السلام –الجزائر–	53
المبحث الثالث: تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في بعض البنوك التجارية الجزائرية	59
المطلب الأول: القوانين المنظمة لعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية	59
المطلب الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في شبابيك البنك الوطني الجزائري BNA وبنك التنمية المحلية BDL	63
المطلب الثالث: تجربة الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والقرض الشعبي الجزائري cpa	70
خلاصة	72
خاتمة	74
المراجع	79
الملاحق	89

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01، 01)	مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية	05
(01.02)	تطور التمويل بمصرف البركة حسب صيغ التمويل المعتمدة بالصرف للفترة 2010-2017	48
(02.02)	مجموع الأصول بمصرف البركة سنتي 2018-2019	50
(03.02)	تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021	51
(04.02)	يوضح تمويلات بنك البركة وكالة غرداية على المدى الطويل والمتوسط والقصير	52
(05.02)	صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة:2013-2017	57
(06.02)	التمويلات الممنوحة من المصرف خلال سنة 2018	57
(07.02)	يوضح شروط ومزايا الاستفادة من صيغ التمويل بالشبابيك الإسلامية BNA	65
(08.02)	يوضح الميزانية المالية لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري	67

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01.02)	الهيكل التنظيمي لمصرف السلام	54

قائمة الملاحق:

الملحق		الصفحة
01	شهادة المطابقة الشرعية في البنك الوطني الجزائري للنوافذ الاسلامية	89
02	شهادة المطابقة الشرعية لحساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد	90
03	شهادة المطابقة الشرعية لحساب التوفير الإسلامي للشباب	91
04	شهادة المطابقة الشرعية لحساب الجاري الإسلامي	92
05	شهادة المطابقة الشرعية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحساب الادخار	93
06	شهادة المطابقة الشرعية لحساب الادخار الإسلامي الاستثماري فلاح	94
07	شهادة المطابقة الشرعية لحساب توفير أشبال اسلامي	95
08	شهادة المطابقة الشرعية لحساب الجاري اسلامي	96
09	شهادة المطابقة الشرعية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنافذة الاسلامية	97

المقدمة العامة

شهد نشاط الصيرفة الإسلامية في العالم توسعا كبيرا في العشريتين الأخيرتين، مما جعلها تحتل مكانة ضمن مكونات النظام المالي العالمي، إذ استطاعت أن تفرض نفسها في الساحة المالية العالمية لتصبح من بين أهم القطاعات المالية ديناميكية ونموا، وهذا راجع لخصائصها التي تميزها عن باقي الأنظمة المالية العالمية القائمة كونها ترتكز على مبدأ التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا أخذا وعطاء.

وشكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية، فقد جعلت العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على المستوى الدولي تراجع حساباتها بشأن التعامل مع هذا السوق المصرفي الجديد ومحاولة اقتحامه، لهذا سعت البنوك التقليدية إلى تبني الصيرفة الإسلامية والتي تعددت صور ممارستها في البنوك التقليدية.

الجزائر كغيرها من الدول سعت لمواكبة التطور الحاصل في مجال الصيرفة الإسلامية بفتح المجال أمام البنوك الإسلامية من خلال إصلاحات قانون النقد والقرض بداية تسعينات القرن الماضي، أين تم اعتماد تأسيس البنوك الإسلامية نتيجة هذه الإصلاحات، وتواصلت جهود الجزائر في تطبيق الصيرفة الإسلامية باعتمادها مجموعة من الإصلاحات أهمها التنظيمات الصادرة مؤخرا والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يسمح بإنشاء النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، فقد اعتمدت السلطات النقدية الجزائرية على آلية فتح النوافذ الإسلامية لتقديم مختلف المنتجات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات التقليدية، من أجل مسايرة التطور الحاصل في هذا المجال و تلبية رغبات واحتياجات مختلف فئات المجتمع لمحاولة جذب شريحة كبيرة من الزبائن.

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما مدى استجابة البنوك التجارية الجزائرية لتبني الصيغ التشاركية من خلال الشبابيك الاسلامية؟**

الأسئلة الفرعية:

ضمن الإطار العام لهذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مداخل توسع الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؟
- ما هي متطلبات تحول المصارف التقليدية الجزائرية إلى العمل المصرفي الإسلامي؟
- ما واقع تطبيق الشبابيك الإسلامية في كل من بنك BNA و BDL و BADR و CPA ؟

فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات الاتية:

- ❖ من مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية هو تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية
- ❖ حظر الربا والمصارفة الغير مشروعة أحدى متطلبات الصيرفة الإسلامية
- ❖ راهنت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله كونها تسلط الضوء على أهم مواضيع الفكر المالي والنقدي الحديث، إذ تزايد الاهتمام بالبنوك الإسلامية التي تتميز بالحداثة خاصة في النظام المصرفي الجزائري، خاصة من طرف المصارف التقليدية الجزائرية في ظل إصدار التنظيمات الخاصة بالشبابك الإسلامية، مما يتطلب توضيح الكثير من التفاصيل واقتراح بعض الإجراءات التي تمكن هذه الأخيرة من الخوض في هذه التجربة، خاصة بعد الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي ترخص للمصارف التقليدية بتسويق المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- إبراز واستعراض واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية مع عرض تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك التجارية في الجزائر الذي أتمت عملية التحول من خلال فتحها لنوافذ إسلامية لتسويق المنتجات الإسلامية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- دراسة واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية إلى تحديد مدى استجابة البنوك لاحتياجات العملاء المسلمين في البلاد. تشمل هذه الاحتياجات توفير منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الحسابات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي.
- تقييم مدى تطبيق وتبني البنوك الجزائرية لمبادئ الصيرفة الإسلامية واتخاذها كمكمل للخدمات المصرفية التقليدية.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة؛ ونظرا لأهمية الدراسة وطبيعة الموضوع وللإلمام بأهم جوانبه تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي، فهو أكثر المناهج موافقة مع موضوع الدراسة والأكثر شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات الاقتصادية والمالية، إذ يركز على ما هو كائن في الوصف والتفسير للظاهرة المدروسة، حيث يقوم على جمع البيانات الكمية وتبويبها وتحليلها وتفسيرها ومن تم استخلاص النتائج بالإضافة إلى الجمع ما بين الدراسة النظرية التطبيقية، ولتحقيق أهداف هذا الدراسة تم الاستعانة

ببعض مصادر البيانات والمعلومات كالمسح المكتبي بالاطلاع على المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع في الجانب النظري، والاستعانة بالوثائق الخاصة المتحصل عليها من مواقع بعض البنوك في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا وهو الاقتصاد نقدي والبنكي؛
- الحرص على معرفة وتوضيح واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية؛
- محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات جناحها؛
- رغبة منا في إثراء المكتبة الجامعية يتعلق بمستجدات تبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

حدود الدراسة:

تحصر حدود الدراسة المكانية في بعض البنوك التجارية والإسلامية الجزائرية بهدف معرفة واقع الشبابيك الإسلامية فيها، أما فيما يخص حدود الدراسة الزمانية فتمثلت في الفترة (2010-2021).

صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملية إنجاز هذه الدراسة نعرض أهمها فيما يلي:

- اختلاف قيم بيانات الدراسة – وأحيانا تضاربها -باختلاف المصادر.
- صعوبة في جمع المعلومات المتعلقة بجوهر الموضوع وشحها

الدراسات السابقة:

-دراسة عباسي آسية (2023): كانت هذه الدراسة بعنوان: "**النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية**"، مقال في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2023.

هناك مدخلين لتحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إما كليا بأسلمة كامل الجهاز المصرفي أو الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية أو فروع تابعة للبنك التقليدي تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعمل جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية.

أوصت الدراسة بإعادة صياغة القوانين والأنظمة الوضعية بما يشجع البنوك التقليدية لخوض تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تقدم منتجات تمويل إسلامية وبالأخص قانون النقد والقرض؛

–دراسة عبد الرحمان روان، (2021): كانت هذه الدراسة بعنوان: "**واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات**"، مقال في مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، جامعة زيان عاشور– الجلفة، 2021. هدفت الدراسة الى ابراز واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بحيث استنتجت انه محاط بكثير من التحديات أبرزها تبعية الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية وعدم استقلالها عنها يوضح انه ليس لتلك الفروع رأس مال خاص بها في مزاولة العمل. أوصت الدراسة بالقيام بدراسة تقيس مدى التزام الفروع والنوافذ الإسلامية بالضوابط التي تضعها هيئات الرقابة الشرعية.

–دراسة بن زكورة العونية، (2020): كانت هذه الدراسة بعنوان: "**التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر–آفاق وتطلعات**"، ورقة بحثية في المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجد 07، العدد 02، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، 2020. توجهت الجزائر إلى تبني البنوك الإسلامية ضمن منظمتها المصرفية بهذا فهي تسعى إلى تلبية رغبات شريحة هامة من المجتمع في التعامل مع هذا النوع من البنوك من جهة، مع مسايرة تغيرات الساحة المصرفية من جهة أخرى في ظل التحولات الجديدة، تصبح محاولات الجزائر في التحول للصيرفة الإسلامية أكثر تفاؤل بالنظر إلى الخطوات المتقدمة في تبني المنتجات المالية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية. أوصت بتحديد خطة استراتيجية واضحة المعالم وفق مبادئ التحول للصيرفة الإسلامية المعتمدة من طرف الهيئات الدولية للمالية الإسلامية.

هيكل الدراسة:

حسب الإشكالية العامة للدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده في هذا الإطار قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها في المصارف التقليدية، حيث قسمنا هذا الأخير إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل نظري للصيرفة الإسلامية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها، وفي المبحث الثالث تم تطرق إلى متطلبات وأثار وتحديات النوافذ الإسلامية.

الفصل الثاني: بعنوان واقع تطبيق النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر، تم فيه إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بينما تناول المبحث الثاني واقع العمل المصرفي الإسلامي، وفي المبحث الثالث تم تطرق إلى تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية.

الفصل الأول

تمهيد:

شهدت الصيرفة الإسلامية في الفترة الأخيرة تطورا كبيرا إضافة إلى النظرة الايجابية التي تلقتها وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا الذي أكدت الدراسات على أنه سبب حدوث الأزمة، فقد استطاعت البنوك الإسلامية النجاة من الآثار الحادة للازمة وكانت الأقل ضررا مقارنة بالبنوك التقليدية، وباعتبار الصيرفة الإسلامية ترتكز على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها أصبحت أحد أهم عناصر النظام المالي العالمي.

فقد وضعت البنوك الإسلامية منهجا في التمويل تختلف به عن غيرها من البنوك الأخرى، فهي تلتزم في عملها بالقواعد والمبادئ العقيدية المستقرة والثابتة التي يحددها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بخصوص المعاملات الاقتصادية. ونتيجة للنجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات شكل ذلك عامل جذب للبنوك التقليدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية من خلال أشكال ومداخل مختلفة.

تتمحور العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التجارية حول تقديم الخدمات المالية وفقا للمبادئ والقواعد الشرعية الإسلامية، حيث تعتبر النوافذ الإسلامية جزءا من البنوك التجارية التقليدية، ولكنها تعمل بناء على مبادئ المالية الإسلامية، إذ تهدف هذه النوافذ إلى تلبية احتياجات العملاء المسلمين الذين يفضلون الالتزام بالشريعة الإسلامية في شؤونهم المالية.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها في المصارف التقليدية من خلال الثلاث مباحث التالية:

- المبحث الأول: مدخل نظري للصيرفة الإسلامية؛
- المبحث الثاني: مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها؛
- المبحث الثالث: طبيعة العلاقة بين النوافذ الاسلامية والبنوك التجارية.

المبحث الأول: مدخل نظري للبنوك الإسلامية

يلعب الاقتصاد الإسلامي دور كبير في إرساء دعائم الاستقرار المالي بضوابطه ومؤسساته المالية والمصرفية وآلياتها التمويلية، واعتبارا لما تحظى به الصيرفة الإسلامية كمكون أساسي للمالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وتعتبر الصيرفة الإسلامية حديثة النشأة تختلف في تطبيقاتها فريدة في أسسها وضوابطها، ثرية بصيغها وأنواعها.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم الصيرفة الإسلامية مع بيان النشأة التاريخية للصيرفة الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

يقصد بالصيرفة أو المصرفية الإسلامية كل أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية، التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية بل هي قائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق وأحكام الشريعة".[1]

عرف معجم أكسفورد الصيرفة الإسلامية بأنها: نظام مصرفي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، أهمها تحريم الربا (ويعني عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء)، كما أنها تتعامل في العادة وفقا لمبدأ تقاسم الأرباح.[2]

كما يقصد بالصيرفة الإسلامية النظام أو النشاط المصري المتوافق مع الشريعة الإسلامية حيث أن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا، الذي يعد من الكبائر.[3]

يمكن القول بأن الصيرفة الإسلامية تعبر عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية المرتكز الأساسي القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية وتمثل التطبيق العملي لفكرها وهي ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.

---

[1] محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق**، مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته التاسعة عشر، 30 جوان –04 جويلية 2009، تركيا: إسطنبول، ص04.

[2] أحمد النجار، **منهج الصحوة الإسلامية: بنوك بلا فوائد**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص 95.

[3] موسى عبد العزيز شحاده. "**فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي**". مجلة المصارف العربية: عدد خاص بالمصارف الإسلامية. 1991، ديسمبر، المجلد 11، العدد 132، ص 37.

الفرع الثاني: النشأة التاريخية للصيرفة الإسلامية

يمكن تقسيم تاريخ نشوء الصيرفة الإسلامية إلى أربع مراحل، وهي كالآتي:[1]

1- المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وتمثلت بظهور فكرة العمل المصرفي الإسلامي وظهور الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفائدة في تلك البنوك من جهة أخرى على اعتبار أن الفائدة حرام، لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع، إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الحقبة تطبيقا محدودا لهذا الفكر في شكل إنشاء شركات إسلامية للمعاملات أو صندوق للقرض الحسن، على الرغم من ذلك لم تشهد هذه المرحلة دراسة مباشرة حول المصارف الإسلامية، إلا أنها شهدت تحليلا اقتصاديا لأعمال البنوك، وأضافت مساهمات كان لها دور كبير في بناء تصور لنموذج غير ربوي للمصرف.

2- المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، وشهدت تطورا كبيرا على مستوى الفكر والتطبيق، حيث تميزت بدراسات لعدد من الاقتصاديين، كدراسة "أحمد النجار (مصر) سنة 1960م ودراسات "محمد عبد الله العربي" (مصر) و"محمد باقر الصدر" (العراق) سنة 1961م، كان لها دورا في وضع الأرضية العملية للمصارف الإسلامية.

وتبلورت محاولات تطبيق الفكرة عبر تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر في مدينة (ميت غمر) سنة 1963م التي عدت أول محاولة تطبيقية في العالم الإسلامي لبنك بلا فوائد، حيث تعود فكرة تأسيس هذه البنوك إلى نشاطات وتصورات الدكتور "أحمد النجار" على غرار بنوك الادخار المحلية الألمانية، إلا أنه لم يكتب لهذه التجربة النجاح، لتعارضها مع النظام الاشتراكي السائد آنذاك.

3- المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حين شهدت نموا كبيرا في أعداد المصارف الإسلامية في مختلف الدول، من أبرزها بنك دبي الإسلامي سنة 1975م، وتأسيس البنك الإسلامي للتنمية في نفس السنة ليكون مؤسسة دولية إسلامية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية، وهكذا توالتالمصارف الإسلامية حتى أصبح هناك ما يزيد عن 90 مصرف في نهاية سنة 1992م تعمل جميعها وفق الأسس والمبادئ الإسلامية...إلخ.

[1] حسان بخيت، عبد الحميد لخديمي. **"قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي"**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. 2014، جانفي، العدد 11، ص44.

4- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي يمكن وصفها بمرحلة الانتشار الكبير، إذ أنه وفقا للبيانات الإحصائية لتومسون رويترز حول التمويل الإسلامي، فإن عدد المؤسسات المالية الإسلامية قد بلغ 1291 مؤسسة سنة 2015م، تتواجد أغلبها في دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط.

ويلخص الجدول الموالي هذه المراحل كمايلي:[1]

الجدول رقم (01- 01): مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية

المرحلة	إسم المرحلة	الفترة الزمنية	خصائص المرحلة
الأولى	ظهور الفكرة	1940م-1949م	- ظهور فكرة التمويل الإسلامي - الحاجة إلى الصيرفة الإسلامية
الثانية	محاولات تطبيق الفكرة	1950م-1967م	- تأطرت الفكرة بدراسات الاقتصاديين في التمويل الإسلامي - وضعت الأرضية العملية للمصارف الإسلامية - 1963م: تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر
الثالثة	التطبيق الفعلي وإنشاء المصارف الإسلامية	1968م-2000م	- إنشاء بنك دبي الإسلامي (أول مصرف إسلامي حديث) - إنشاء البنك الإسلامي للتنمية جدة وإنشاء عدة بنوك
الرابعة	الانتشار الكبير	2001م-2015م	- بلغ عدد المصارف الإسلامية سنة 2015م، 527 مصرف حسب تقرير تومسون رويترز*

المصدر: نافذ فايز الهرش. **إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية**. في: المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، 3-4 ماي 2017. الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 108.

المطلب الثاني: أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي ومصادر أموالها

تتفرع الضوابط والأسس التي تعمل بها البنوك الإسلامية عن قاعدة أساسية عامة هي "الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية".

الفرع الأول: أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي

تتفرع الضوابط والأسس التي تعمل بها البنوك الإسلامية عن قاعدة أساسية عامة هي"الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية"، وفيما يلي نتعرض باختصار إلى أهم الضوابط والأسس التي تحكم عمل البنوك الإسلامية وتميزها عن غيرها:

[1] نافذ فايز الهرش. **إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية**. في: المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، 3-4 ماي 2017. الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 108.

أولا– ضوابط القواعد الكلية: من أهم القواعد الكلية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي ما يلي:[1]

1– قاعدة الغنم بالغرم: ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب العائد أو الربح يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر) ، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار. وبعبارة أخرى فان الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وهذه القاعدة تمثل أساسا فكريا قويا لكل المعاملات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقا تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات: التزام بمال أو التزام بعمل أو التزام بضمان.

2– قاعدة الخراج بضمان: ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له لن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذا ما يعني أن من اشترى شيئا له غلة ثم اطلع منه على عيب رده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هنا هو ضمان ملك وليس ضمان المحض.

ثانيا– الضابط العقائدي والأخلاقي: يظهر الالتزام العقائدي في البنوك الإسلامية من خلال ما يلي:[2]

1– الالتزام بقاعدة الحلال والحرام: الأصل في العقود الجواز والإباحة، فحرية التعاقد مضمونة للناس ما لم تشمل على أمر نهى عنه الشارع، وحرمه بن ضاو قياس أو بمقتضى القواعد المقررة.

2– عدم التعامل بالربا (الفائدة): فعدم التعامل بالربا هي سمة مميزة للبنك الإسلامي من اجل تطهير المال من شبهة الظلم والاستغلال الذي هو سمة أساسية من سمات القروض الربوية التي تقوم بها البنوك غير الإسلامية، وذلك على الرغم من أن الإسلام لم يبتدع قضية تحريم الربا وإنما جدد حرمة الربا التي نزلت في جميع الرسالات السماوية وفي الوحي القديم.

3– الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات: يتفق اغلب المفكرين على ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الخلقية التي دعا إليها الإسلام في المعاملات، وأنها الضمان الوحيد لنجاح هذا النشاط، وعلى اعتبار أن البنوك الإسلامية لا تعمل إلا في الوساطة المالية فقد يكون موضوع عملها المتاجرة في السلع والبضائع والاستيراد والتصدير، ولا يمكننا جمع كل القيم الأخلاقية التي حث عليها الإسلام و المنهيات لكن نشير إلى أهمها:

---

[1] ناصر الغريب، **التمويل المصرفي الإسلامي**، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، 5-8 ماي 1998، المغرب: الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي بالدار البيضاء، ص 239.

[2] سليم موساوي، **المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول، ومتطلبات النجاح**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جوان 2018، الجزائر، ص 12.

- عدم التعامل بالاحتكار وحبس السلع عن المستهلك؛
- عدم الغش والترويج المزيف في المعاملات؛
- عدم التعامل بالرشوة.

4- الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار: لا ينبغي للبنك أن يجعل من المردود المالي هدفا أسمى لقيامه، فان المردودية التجارية لا تعدو أن تكون سوى مؤشر من المؤشرات المالية المساعدة في المفاضلة واتخاذ القرار الاستثماري .بالإضافة إلى:

5- تحمل المخاطرة: أغلقت الشريعة باب الكسب الذي يستند إلى مبدأ الضمان وتحمل التبعة وهو الربا، حيث تنشا عنه فئات تحصل على المال دون بذل جهد أو تحمل مخاطرة، وفي الوقت نفسه قدمت الشريعة بدائل وهي المشاركات بأنواعها والمبادلات بأنواعها تحقق التوازن بين الربح والمخاطرة.

6- الالتزام بالشفافية والنزاهة: تتجنب البنوك الإسلامية الغرر والترويج المزيف والرشوة لما فيها من أكل لأموال الناس بالباطل، وتلتزم بالنزاهة والشفافية، اجتناب المنافسة غير الشرعية.

7- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:تختلف نظرة الإسلام للنقود عن نظرة الفكر الوضعي الذي ينظر إليها على أنها سلعة تتم المتاجرة فيها بيعا وشراء، بينما الفكر الإسلامي يرى أن النقود هي مجرد وسيلة للتبادل ومخزن للقيم وأداة للوفاء .**ثالثا:**

ثالثا- ضوابط الأحكام الشرعية:

الأحكام الشرعية التكليفية خمسة أحكام هي: الواجب، المندوب، المباح، المكروه، الحرام. وتكون الضوابط للمؤسسات مثلها مثل الأفراد بحث تكون معاملاتها في نطاق هذه الضوابط، وتخضع لها جميع الأنشطة والأعمال التي تجر بها المؤسسات عامة والبنوك الإسلامية خاصة، ويمكن تحديد أهم هذه الآثار فيما يلي:[1]

- التأثير في صياغة الأهداف والمقاصد والأولويات؛
- التأثير في الإدارة الكلية لموارد البنوك الإسلامية في كيفية توزيع النتائج؛
- التأثير في نظم وإجراءات العمل والعقود والنماذج وفي مجال التوظيف والخدمات وأساليبها؛
- التأثير في التزام البنوك الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

[1]عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي**، (المعهد والاسلامي للبحوث والتدريب) مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013، الجزائر، ص 19.

الفرع الثاني: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تتفق البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في أن مصادر الأموال في كليهما تتكون أساسا من:[1]

أولا– المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية: تتضمن مصادر الأموال الداخلية أو الذاتية في البنوك الإسلامية، الأموال المتأتية من حقوق الملكية أو حقوق المساهمين، ومن الأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية بأنواعها المختلفة التي يحتفظ بها المصرف التزاما بالقوانين السائدة، وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها من نشاطاته ولا يوزعها على المساهمين، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات.

1– رأس المال: يتمثل رأسمال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة بما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

2– الاحتياطيات: وهي المبالغ التي يخصمها البنك من صافي أرباحه المحققة والمعدة للتوزيع على المساهمين، لتدعيم وتقوية مركزه المالي، ومن ثم فهي حق من حقوق الملكية، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني أو الإلزامي الذي يلتزم البنك بتكوينه بنص القانون والتعليمات الصادرة من البنك المركزي أو السلطات النقدية، وذلك من أجل تدعيم مركزه المالي وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته، والاحتياطي الخاص أو الاختياري هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه غير أن القانون يفوضه عليه بدافع تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.

3– الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المرحلة أو المحتجزة أو الأرباح غير الموزعة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضا حق من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما آل إلى المساهمين من صافي الأرباح، حيث تلجأ الإدارة في المصرف الإسلامي أحيانا إلى احتجاز نسبة من أرباحها وترحيلها إلى سنوات قادمة، وذلك بموافقة الجمعية العامة للبنك، بهدف إعادة استخدامها وتوظيفها في مختلف أنشطة وعمليات المصرف.

4– المخصصات: تعد المخصصات مبالغ تخصم من مجمل الربح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة، ولذا يقول البعض أن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر، ولا تعد المخصصات حقا من حقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة أو إنفاق لم يصرف بعد، فإذا ما أتيح توظيفه لحين

[1] جعوتي، س، **معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر**، ب. أ. المالية، مجلة بيت المشورة، العدد 12، أفريل 2020، الجزائر، ص 22.

الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين.

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات اهتلاك الأصول، ومخصصات المؤونات الموجهة لمقابلة مخاطر محتملة في نقص قيمة الأصول المتداولة كالديون المشكوك في استعادها ومخاطر التقلبات في أسعار الصرف.

وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ منأجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص اهتلاك الأصول[1].

ثانيا– المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية: تمثل الموارد الخارجية أهم مصادر الأموال في البنوك، سواء التقليدية أو الإسلامية، ومصدر هذه الأهمية يرجع لدور الوساطة المالية، الذي يمكن البنوك من الحصول على أموال المدخرين أصحاب الفوائض المالية في شكل ودائع مصرفية، إلى جانب الودائع والتمويلات من الحكومة والهيئات المصرفية وتشمل أهم هذه الموارد مايلي:[2]

أ– الودائع المصرفية:

1– الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وهي الأموال التي يضعها الأشخاص لدى البنك الإسلامي، والتي يتعهد بردها عند الطلب، ويفتح لها البنك حسابات جارية لإجراء مختلف العمليات عليها، من طلبات السحب أو التحويل لقاء أجرة أو عمولة يتلقاها نظير إدارته لها. فهي لا تختلف عن الودائع الجارية في البنوك التقليدية، من حيث أنها لا تستحق أي عائد، فهي عبارة عن خدمة تقدمها المصارف للمتعاملين معها من أجل تسهيل معاملاتهم المالية وتبسيطها.

وفي ظل أحكام الشريعة الإسلامية فإن حكم هذا النوع من الحسابات الجارية أنها أمانة يتركها المودع عند المصرف ليستردها في أي وقت أراد، أما التكييف الشرعي لهذه الودائع في المصارف الإسلامية فإنها تعتبر قرضا،ومن ثم يجب أن يخضع لأحكام القرض كافة، وتقوم المصارف الإسلامية باستثمارها وضمانها، أما عوائد استثمارها فهي خالصة للمصرف الإسلامي، ولا يجوز دفع أي عوائد لأصحاب هذه الودائع، لأنها تعتبر قروضا، واي قرض جلب منفعة لصاحبه (المودع) فهو ربا، وتجدر الإشارة أن ملكية هذا المال المودع يصبح ملكا للمصرف، ويعتبر كدين عليه تجاه صاحب المال، وفي حالة حدوث خسارة للمصرف فلا يتحملها العميل المودع ونفس الشيء في حالة تحصل المصرف الإسلامي على أرباح نتيجة استثمار أموال تلك الودائع، فلا يحصل العميل

[1] احمد صبحي العيادي، **أداوت الاستثمار الإسلامية–البيوع–القروض–الخدمات المصرفية**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 83.

[2] بن حدو فؤاد، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2018، ص 51.

المودع على أي عوائد طبقا للقاعدة الشرعية التي تقول "إن الخراج بالضمان" أي أنه من ضمن شيئا فإنه يستفيد مما تولد عنه ويتحمل خسارته.

2- الودائع الادخارية (حسابات التوفير والادخار): وهي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين وهي تختلف عن تلك المتعامل فيها بالبنوك التقليدية، بكونها لا تدر فوائد ربوية بنسب مسبقة، وإنما تتيح لأصحابها المشاركة في نتيجة التوظيفات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي من خلال استخدام هذه الودائع. كما أن المصرف الإسلامي لا يقوم باستثمار جميع المبالغ المودعة في هذا الحساب، بل يحتفظ بجزء منها على شكل نقدي لمواجهة عمليات السحب المتوقعة منه، وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الودائع وظيفة هامة في المصارف ألا وهي توفير السيولة بالرغم من كونها قابلة للسحب في أي وقت إلا أنها تتسم بالثبات وطول الأجل في مجموعها وإن كانت صغيرة وقصيرة الأجل في مفرداتها.

3- الودائع لأجل (حسابات الاستثمار): تمثل هذه الودائع أو الحسابات الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال من المودعين إلى البنك الإسلامي بغرض قيام البنك باستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من عقد المضاربة، مما دعا البعض لتسميتها بحسابات المضاربة، وسماها البعض الآخر بحسابات المشاركة. حيث تمثل عقد اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة (سنة مثلا) لدى البنك الإسلامي لاستثماره في أوجه الاستثمار الحلال البعيدة عن الربا نظير جزء من الربح. وهناك تأكيد على بيان نصيب كل من المودع (صاحب رأس المال) والبنك الإسلامي (المضارب بالعمل في هذه الحالة). وهناك نوعان من الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار وهي: [1]

3-1- حسابات الاستثمار العام (المطلق): وهي النوع الأكثر شيوعا واستخداما في البنوك الإسلامية، إذ أنه يجعل المستثمر في جانب الأمان بسبب اشتراك الاستثمارات المتنوعة كلها في وعاء واحد، فإذا خسر إحدهما عوضه الآخر، بينما المستثمر في نظام الوديعة المقيدة تكون مخاطره أعلى إذ أنه مقيد بربح أو خسارة مشروعه فقط.

3-2- حسابات الاستثمار الخاص (المقيد): وهي الودائع التي يحدد صاحبها المجال الذي يرغب استثمار أمواله فيه، وفي هذه الحالة يتحمل المودع نتائج هذا الاستثمار، وينظم العلاقة بين البنك والمودع عقد المضاربة الخاص المبرم بينهما وهو طلب فتح حساب وديعة استثمارية.

[1] جلال وفاء البدرى محمدين، **البنوك الإسلامية-دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2008، ص 74.

ب- شهادات الإيداع: تعد الشهادات أحد التقنيات المستحدثة لدى البنوك الإسلامية من أجل تعبئة الموارد المالية، وتمثل أوراق مالية للتداول تمنح نظير إيداع العميل لمبلغ مالي محدد على شكل وديعة استثمارية إلى أجل محدد، تثبت مشاركة حامل الورقة لحصة من الربح الذي حققه البنك خلال فترة استحقاق الورقة، وفق عقد المضاربة. غير أنها تكون غير قابلة للاسترداد حتى تاريخ استحقاقها، وفي المقابل تكون قابلة للتسييل عبر التداول. وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات.

ج- الصكوك الاستثمارية: تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات. وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف المصرف. وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة، ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة "الغنم بالغرم" توزيع أرباح صكوك الاستثمار. وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال التالية: صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع حدد؛ صكوك المقارضة المخصصة؛ صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين؛ صك الاستثمار العام. [1]

د- الودائع والتمويلات من الحكومة والهيئات المصرفية: وتتكون من:[2]

1- الودائع الحكومية: حيث عادة ما تعمد الحكومات إلى وضع نسبة من فوائضها المالية في حسابات لدى المصارف بقصد تنميتها، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تستفيد من هذه الودائع، إذا ما تمكنت من زرع درجة من الثقة والأمان في الوسط الذي تنشط به. كما يمكنها الاستفادة من هذه الودائع لرغبة الحكومات في تنمية وتحفيز العمل المصري الإسلامي.

2- التمويل من البنك المركزي: بصفته "بنك البنوك" يمثل البنك المركزي الملجأ الأخير أمام البنوك للحصول على التمويل، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تلجأ له شريطة أن يكون التعامل مبني على قواعد غير ربوية.

3- التمويلات والودائع المتبادلة بين البنوك: وتمثل السوق بين البنوك أحد أهم وسائل الحصول على التمويل من طرف البنوك، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تتعامل فيما بينها في ذلك، في حال كان الجهاز المصرفي يحتوي على عدد من البنوك الإسلامية، في حين أنها تكون معزولة ومحرومة من هذه الأداة في حالة نشاط بنك إسلامي وحيد في السوق.

---

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية-دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 55.

[2] عصام عمر احمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 102.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية

حتى يحقق البنك الإسلامي ما يصبو إليه من مقاصد ويحقق نجاحا، عليه أن يقدم البنك خدمات مصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وتعزيز قدرته على جذبهم، من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا– مجموعة الخدمات المصرفية: تقوم البنوك الإسلامية بتقديم جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية والتي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والمتمثلة في:[1]

1- خدمة قبول الودائع من العملاء؛

2- خدمة التحويلات المصرفية لصالح العملاء؛

3- خدمة تحصيل خصم الأوراق التجارية؛

4- خدمة التعامل بالأوراق المالية: والتي لا تتضمن سعر الفائدة كالأسهم العادية؛

5- خدمة صرف العملات الأجنبية؛

6- خدمة تأجير الصناديق الحديدية؛

7- تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية للعملاء.

ثانيا– مجموعة التسهيلات المصرفية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم التسهيلات الائتمانية المتمثلة في:[2]

1- فتح الاعتمادات المستندية؛

2- إصدار خطابات الضمان.

ثالثا– مجموعة الخدمات الاجتماعية

يتميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك بتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتي أهمها:[3]

[1] محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة**، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص 75.

[2] محمود الأنصاري، حسن إسماعيل، مصطفى متولي سمير، **البنوك الإسلامية**، الرسالة للإعلام، الإسكندرية، 2002، ص 63.

[3] محمد عبد الله شاهين، **البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية**، المكتبة العصرية، المنصورة، 2015، ص 105.

1- القرض الحسن: يعد القرض الحسن مشروع خيري لغايات إنسانية ذات طابع اجتماعي، كتغطية حالات الزواج، والعلاج الصحي، وإيفاء الديون وغير ذلك مما يخضع لتقدير اللجان المتخصصة في البنك، ويعد القرض الحسن من أهم أدوات البنك الإسلامي في تنفيذ غايته الاجتماعية.

فالقرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من المال إرفاقا بالمقترض ليرد إليه مثله دون اشتراط زيادة، ويطلق هذا اللفظ كما جاء في القرءان على المال الذي ينفق على المحتاجين طلبا لثواب الآخرة.

ويمكن تعريف القرض في مؤسسة مالية إسلامية على انه: "إقراض محتاج لأجل تمويل مشروع إنتاجي، خاليا من الربا أو المنفعة، يرد في اجل مسمى" فدخل بذلك ما يسمى (القرض الحسن) بالمفهوم القرآني.

والقرض الحسن في البنوك الإسلامية يقدمه البنك للعملاء، ويمنح للأفراد أصحاب الدخل القليل بدون فوائد ويسدد على أقساط بسيطة وشروط ميسرة متفق عليها، ولا يأخذ البنك أي زيادة على مبلغ القرض عند سداده من قبل المقترض، وهو القرض الذي يأتي في إطار البعد الاجتماعي لعمل البنوك الإسلامية وينشر الرخاء الاقتصادي، كما انه بديل عن الربا ويساعد كثيرا في حل مشاكل المعسرين، وبما أن البنوك الإسلامية أسست للاستثمار وإفادة الناس في تنمية أموالهم، لذا يجب عليها أن تساعد على إيجاد القرض الحسن.

كما انه تنقسم القروض الحسنة من حيث القرض إلى نوعان: [1]

- قروض اجتماعية : والغاية منها سد الحاجة لواجهة مطالب اجتماعية كحالة المرض والكوارث الطبيعية...

— قروض إنتاجية : تقدم لصغار الحرفيين والعمال والمحتاجين لمساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم، والتحول إلى طاقة إنتاجية لإنتاج ما يفي بحاجتهم ويحقق فائضا يسدد بما حصلوا عليه من قرض حسن.

ومن المؤكد أن للقروض الحسنة شروط وإحكام للتعامل تتمثل في:

- كل ما جاز فيه السلم جاز فيه القرض.
- العلم بمقدار القرض وصفته.
- أن يصادف القرض ذمة.
- أن يتم قبض القرض.

[1] تيقان عبد اللطيف، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من البنوك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل ونقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017/2016، ص 189.

2- خدمة إدارة أموال الزكاة: فان الزكاة في اللغة تعرف على أنها "النماء والزيادة" أما في الاصطلاح "هي الركن الثالث من أركان الإسلام فهي مفروضة على المسلمين الأغنياء بالكتاب والسنة والإجماع"، فالإسلام يضع مانع الزكاة من العصاة، فالزكاة هي إخراج جزء من مال الأغنياء المفروض شرعا في وقت معين، فهي حق مخصوص من مال بلغ نصاب لمستحقيه أن تم الملك والحول، فهي قدر معين من النصاب لحول يخرجه الغني المسلم الحر إلى الفقير المستحق.

وما يهمنا هنا هو كيفية قيام البنوك الإسلامية بتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهنا يجب النظر إلى أموال البنك الإسلامي وفق ثلاث أسس:[1]

- رأس المال النقدي، وهو يمثل الأموال المستثمرة في مشروع ما، وتجب عليها الزكاة عندما يحول عليها الحول.

- رأس المال العامل، كالمباني والآلات والمعدات للاستعمال، فهذه لا تجوز عليها الزكاة، ولكنها تجوز عن الأرباح المتأتية نتيجة استغلالها.

- رأس المال العامل في دورة الإنتاج، ويشمل المواد الأولية وتلك القابلة للبيع وهذه تجب فيها الزكاة.

- ويقوم البنك الإسلامي من خلال لجنة الزكاة التابعة له، بتوزيع أموال الزكاة لمستحقيها، وبذلك يكون قد قام بأداء واجبا دينيا مفروضا وواحدا من أركان الإسلام الخمسة، ومن ثم هي محاولة لردم الهوة بين مختلف طبقات المجتمع (الأغنياء والفقراء).

[1] عمر الطاهر حسين، **البنوك الإسلامية وأثرها في مشاريع الدعوة إلى الله-بالتطبيق على بنكي فيصل والبركة الإسلامي**، أم درمان، 2009، ص 49.

المبحث الثاني: مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها

لم يقتصر تقديم العمل المصرفي الإسلامي على البنوك الإسلامية فقط، فلقد سارع عدد من البنوك التقليدية إلى تطبيق الصيرفة الإسلامية بأشكال ومداخل متعددة، وانتشرت هذه الظاهرة عربيا وإسلاميا، ثم انتقلت إلى بنوك عالمية في الغرب خاصة في أوروبا وأمريكا وفي دول متعددة.

المطلب الأول: التحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الاسلامية

إن انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية أدى إلى ظهور أشكال ومداخل متنوعة إلى ذلك، فسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحول ومبادئه، دوافع وهيئات هذا التحول ثم إلى أشكال ومداخل تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية.

الفرع الأول: مفهوم ومبادئ تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

إن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية يلزم وجود مبادئ وإتباعها إذا سنتعرف فيما يلي على مفهوم التحول ومبادئه:

أولا– مفهوم تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: نعني بالتحول الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا– مبادئ التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي: حتى يتمكن البنك التقليدي من تحقيق النجاح المرغوب فيه من خلال عملية التحول وجب عليه إتباع جملة من المبادئ ومن أهمها ما يلي:[2]

1– إعداد خطة استراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل: بحيث يتبنى هذه الخطة مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتشمل هذه الخطة على:

– إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميا؛

– التأكيد على أهمية الالتزام التام بالتطبيق العملي للجدول الزمني المحدد؛

---

[1] هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتماني في المصارف الإسلامية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 76.

[2] بنوجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المركز الجامعي علي كافي تندوف، المجد 07، العدد 01، مارس 2020، ص 62.

- الالتزام الفعلي في الفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التجارية؛
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع وبانشغالاتها؛
- تطوير وابتكار منتجات مصرفية إسلامية؛
- التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي.

2- إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين: من خلال عدة مراحل لتزويدهم بالمفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية.

3- تعيين هيئة للرقابة الشرعية: تعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية المحولة فيتمكن المراقب الداخلي الشرعي أو الإدارة الداخلية للرقابة الشرعية من قياس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.

4- التدرج في التطبيق: لا يمكن النجاح في تنفيذ تجربة التحول بسرعة لان الطبيعة التشابكية للأعمال المصرفية تحول دون ذلك، وبالتالي فإتباع منهج تدريجي يعني للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على الآليات الضرورية.

5- الاستمرار وعدم التراجع: اتخاذ قرار التحول وإعلانه للمجتمع يحتم على البنك الاستمرار في هذا التوجه وليس هناك ضرر في تباطؤ عملية التحول بسبب مواجهتها لبعض العقبات لكن لا يجب العدول على الفكرة.

الفرع الثاني: الدوافع والجهات المسؤولة عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية

إن التحول نحو الصيرفة الإسلامية ينبع عن دوافع معينة كما تقوم عليه جهات مسؤولة عن ذلك.

أولا- دوافع تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: تتمثل دوافع التحول إلى البنوك الإسلامية فيما يلي:[1]

1- دوافع شرعية: تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى ما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي.

2- دوافع اقتصادية: بالإضافة إلى الأسباب الشرعية المقدمة للتحول هناك أسباب اقتصادية تدعو بإلحاح إلى تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، أهمها:

[1] حمزة داودي، **تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على مواجهة الأزمات-دراسة مقارنة مع اتفاقيات بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مناجمنت المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020، ص 144.

-تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة؛

- الحد من تركيز السلطة؛

- الحد من التضخم؛

- الحد من البطالة؛

- الحد من المضاربات المصطنعة.

3- دوافع قانونية: تتمثل الأسباب القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

- الدعم الحكومي الرسمي لعملية التحول، إما بإصدار نصوص تشريعية لترخيص عملية التحول وتنظيمها، أو بالمساهمة المادية لمؤسسات حكومية بحصة في رأس مال المؤسسة المتحولة بهدف إنجاحها.

- تقييد البنوك التقليدية بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق استراتيجية الإقراض والاقتراض بالربا، في حين أن البنوك الإسلامية تتميز بالطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية من خلال نشاط الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية، الأمر الذي يعد قيمة استراتيجية مضافة إلى أداء البنوك التقليدية فالبنوك الإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير "بنوك تجارة" أو "بنوك شاملة" وهو ما ترغب فيه البنوك التقليدية في الاستفادة من هذه الميزة الاستراتيجية وهي الاستثمار.

ثانيا- الجهات المسؤولة عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية: تصنف هذه الجهات إلى ثلاثة وهي:[1]

1- القائمين على إدارة البنك (القرار داخلي): يجمع مجلس إدارة البنك بضرورة التحول للصيرفة الإسلامية، إما بداعي التوبة وتحكيم جميع أعمالهم إلى الشريعة أو بداعي مسايرة تطورات الصناعة المصرفية و تلبية احتياجات العملاء.

2- جهات خارجية: حالة شراء البنك من أطراف خارجية أو شراكة مع جهات ترغب في تحويل نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3- اعتماد قرار التحول للصيرفة الإسلامية بقرار من السلطة: أي بموجب إصدار قوانين تسمح بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية إما كليا أو جزئيا.

[1] اشعلال سارة وخالفي وهيبة، **دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد خاص، 2018، ص 59.

الفرع الثالث: أشكال ومداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية

يرتكز تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية على الانتقال من الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية إلى الأعمال الموافقة لها ويأخذ ذلك عدة أشكال ومداخل.

أولا– أشكال التحول إلى الصيرفة الإسلامية: يأخذ التحول إلى الصيرفة الإسلامية شكلين:[1]

1– التحول الكلي: قامت بعض البنوك بالتحول الكلي للصيرفة الإسلامية، ومما ساعد على ذلك هو الرغبة في التخلص من المعاملات الربوية هذا من جهة، ومن جهة ثانية رغبة في توسيع قاعدة العملاء ومن ثم الأرباح، وقد يأخذ التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية سببين، حيث يكون الأول بقرار سياسي، والثاني بقرار نقدي.

وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يخرج خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2– التحول الجزئي: حسب هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه برأسمال كامل للبنك التقليدي أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كنموذج مصغر لبنك إسلامي ويكون مستقل ماليا وإداريا أو أن يطرح بالإضافة إلى أعماله الربوية بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية كالمحافظ والصناديق الإسلامية ويتولى إدارة شؤونها المركز الرئيسي للبنك، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يعمم البنك التقليدي التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصبح البنك التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا– مداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية: بينت تجارب الدول والبنوك التقليدية في العديد من المناطق العربية والإسلامية وجود المداخل التالية للتحول إلى الصيرفة الإسلامية:[2]

1– مدخل التحول الكلي لكامل وحدات الجهاز المصرفي: يعني هذا المدخل تحويل النظام المصرفي للبلد إلى نظام مصرفي إسلامي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، أي هناك أسلمة كلية للنظام المصرفي والتي يأتي على رأسها البنك المركزي ويرى

---

[1] مريم رستم سعد، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية–نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014، ص 81.

[2] مريم رستم سعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

بعض الباحثين أن بإمكان البنك المركزي التحول إلى إسلامي بتطوير بعض الوظائف في ظل غياب عنصر الفائدة، يمكن القول إن جميع الوظائف قابلة الممارسة في ظل التطور الإسلامي، ويتم تطوير بعض الوظائف وجعل وظيفة بنك البنوك الرقابة على البنوك، أما الوظائف الأخرى والمتمثلة في الإصدار النقدي، المحافظة على قيمة العملة كونه بنك الحكومة فهي لن ينالها تغيرا كبيرا إلا في الجوانب الآتية:

- تطوير اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي ليكون على أساس الصيغ الإسلامية؛
- تطوير عملية إصدار الحكومة للسندات والأدوات والشهادات لتكون على صيغ إسلامية.

2- مدخل تحول بنك تقليدي بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي: يهدف هذا المدخل إلى التحول الكامل للبنك التقليدي إلى بنك إسلامي وذلك من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول البنك بالكامل إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويتوقف عن ممارسة أي عمل مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية وأهمها التعامل بالفائدة.

ومن الممكن أن تتم عملية التحول الكلي من خلال طريقتين:[1]

- قرار من المؤسسين بتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، وهذا يسمى التحول الكلي من الداخل؛
- شراء مستثمرين للبنك التقليدي بغرض تحويله إلى بنك إسلامي، وهذا ما يسمى التحول الكلي من الخارج.

3- تحول فرع تقليدي إلى فرع إسلامي: مدخل هذه الفئة من البنوك لتحقيق هدفها هو انتهاج تحول تدريجي من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية يديرها خبراء ومتخصصون في الصيرفة الإسلامية، ومن ثم تأخذ هذه الإدارة على عاتقها وضع خطط استراتيجية للعمل مبتدئة بتحويل بعض الفروع التجارية إلى إسلامية، ومن اجل ضمان سلامة التطبيق واكتساب ثقة الجمهور، تقوم هذه الإدارة بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها، الأمر الذي كان له اثر محمود على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي، ومن أمثلة ذلك البنك الأهلي التجاري السعودي، بنك مصر الذي افتتح فروع إسلامية بغرض التحول الكامل نحو العمل المصرفي الإسلامي.

4- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية: وهذا يعني قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والملاحظ في هذا الشكل أن البنك التقليدي يمنح العمل المصرفي

[1] مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008، ص 103.

المتوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة، بل تتبع في ذلك البنك التقليدي.

5- مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية: لا شك أن هذه هي أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليها البنوك التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا صرفا، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدماتٌ المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي. ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من البنوك التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي، التي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم، ثم تلك التي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ أو وحدات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

6- إنشاء بنك إسلامي جديد: يعتبر هذا الشكل من أفضل أشكال التحول للعمل المصرفي الإسلامي، ذلك أن تأسيس بنك إسلامي جديد يعين التحكم من البداية في نظام العمل المصرفي، ومبادئه بما يضمن عدم وجود مشاكل و اختلالات، وضمان حسن الأداء، وهو الشكل الذي يسمح بتجنب مشكلات البدائل التي تقوم على تحويل بنك أو فرع حيث يتطلب ذلك ضرورة التخلص من الوضع التقليدي القائم وإحلال البديل الإسلامي من خلال بنك مستقل بإدارته وأعماله عن البنك التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية من البداية.

المطلب الثاني: فتح الفروع الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الفروع الإسلامية من حيث نشأتها، مفهومها، الآراء الاقتصادية حولها وضوابطها.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الفروع الإسلامية

لتناول الفروع الإسلامية يجب التطرق أولا لنشأتها ومفهومها كما يلي:[1]

أولا- نشأة الفروع الإسلامية: نشأة فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية مع نمو البنوك الإسلامية وانتشارها عالميا وعربيا وإسلاميا، حيث بدا أول نموذج من هذه الفروع في مصر بمبادرة من بنك مصر أحد بنوك القطاع العام للتجارة المصرية سنة

[1] أسماء خيضر ياس واحمد صبحي جميل، **دور المصارف الإسلامية العراقية في تقديم خدمات التمويل الإسلامية-دراسة حالة في مصرف النهرين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية**، مجلة الدنانير، المجلد 01، العدد19، 2020، ص 176.

1980 بإنشاء فرع الحسين للمعاملات الإسلامية وهو فرع تقليدي ثم تحويله بالكامل إلى فرع إسلامي وقد تلا ذلك افتتاح بنك مصر لعدد من الفروع المماثلة حتى بلغ فروعه الإسلامية 33 فرع سنة 1996.

ثانيا– مفهوم الفروع الإسلامية: يعرف الفرع الإسلامي بأنه كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله.

الفرع الثاني: الآراء الاقتصادية حول إنشاء الفروع الإسلامية والضوابط الشرعية لأنشطتها

إن موضوع البنوك الإسلامية لاق آراء مختلفة من طرف المهتمين بالصيرفة الإسلامية وشرعيتها.

أولا– الآراء الاقتصادية حول إنشاء الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: لقد أثار هذا الموضوع جدالا واسعا حول الموقف من تلك الفروع الإسلامية لبنوك ذات طبيعة مختلفة، فانقسمت وجهات النظر نحوها إلى مجموعتين:[1]

1– المؤيدون لإنشاء الفروع الإسلامية: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء البنوك التقليدية لفروع إسلامية يعتبر اعترافا عمليا منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية في الواقع العملي، وأن تلك الفروع تعتبر مكسبا دعائيا للبنوك الإسلامية، وان إنشاء تلك الفروع بمثابة رد عملي على الادعاءات التي يروجها الغرب عن الإسلام ومنهجه الاقتصادي.

2– المعارضون لإنشاء الفروع الإسلامية: يرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الفروع لا تعدو أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك التقليدية إلا تفوتها فرصة الفوز بحصة من هذا السوق المصرفي الإسلامي، التي يتزايد الإقبال عليه بشكل كبير، وذلك تحت مسميات وشعارات إسلامية، ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

3– القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية بالضرورة: فقد ذهب فريق ثالث إلى أن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه البنوك وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرار له، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع يكون للضرورة، أي في حالة عدم وجود مصارف إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد مصرفا يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع الإسلامية.

---

[1] بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص 13.

ثانيا– الضوابط الشرعية لنشاط الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: لنشاط الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط يجب الالتزام ا تتمثل في: [1]

1- يحصل فرع المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية عمولة أو اجر أو إجارة وهذه جائزة شرعا ويؤديها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة؛

2- يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة الإسلامي، حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "رب المال" ويعتبر الفرع الإسلامي "رب العمل" ويقتسما ما يسوقه االله من ربح بينهما بنسبة شائعة، ولا يضمن الفرع الإسلامي لا المال ولا الربح؛

3- يحكم توظيف الأموال بمعرفة الفرع الإسلامي عقود المرابحة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة، هذه كلها جائزة شرعا وفقا لقواعد الشريعة؛

4- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال "المودعين" وبين الفرع الإسلامي مبدأ الغنم بالغرم والغرم بالغنم، والأخذ بالعطاء، والخراج بضمان؛

5- إذا اختلطت أرباح الفرع الإسلامي بمال حرام خبيث يجب تجنبه وإعادة توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية أو المساهمين، ويتم التخلص منه في وجوه الخير من باب تطهير الأموال، لان الله طيب لا يقبل إلا طيبا؛

6- ليس هناك من حرج في تعامل الفروع الإسلامية مع البنوك التقليدية، ولكن طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن من الأولى أن يكون تعامل الفروع الإسلامية مع شقيقاتها الإسلامية ولا سيما بعدما انتشرت البنوك والفروع الإسلامية في كل مكان؛

7- إذا ورد في النظام الأساسي لفروع المعاملات الإسلامية نص يخول لها حساب الزكاة وإنفاقها في مصاريفها الشرعية فعليها الالتزام بذلك؛

8- يحظر على فروع المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذا أو عطاءا، أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث؛

9- لا يجوز لفروع المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك، لان ذلك من المعاملات المحرمة شرعا؛

10- يجب على الفروع الإسلامية الالتزام بفتاوي هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية أو استشارية.

---

[1] رشام كهينة، **تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية–الآليات والمعوقات**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد أكلي اولحاج–البويرة، العدد 03،مارس 2016، ص 48.

المطلب الثالث: فتح النوافذ الإسلامية

من اجل التوجه نحو الصيرفة الإسلامية تقوم البنوك الإسلامية بفتح نوافذ تتبنى المعاملات الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

أولا– تعريف النوافذ الإسلامية وأسباب إنشائها في البنوك التقليدية

1– تعريف النوافذ الإسلامية: يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.[1]

ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع البنوك الإسلامية.

وتعرف أيضا بأنها وحدات تابعة للبنوك التقليدية ومتخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية. [2]

2– أسباب إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: إن الأسباب في إنشاء النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لأخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، أهمها: [3]

– تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا؛

– أنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية؛

– إثبات وجود البنوك التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي ، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية؛

– ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي؛

– الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية، وتكون هذه أول خطوة نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك؛

– تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية؛

---

[1] رشام كهينة،**مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[2] كبيش جمال، قدام جمال. **تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية بينالإمكانيات والآليات**، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص 10.

[3] أسماء خيضر ياس واحمد صبحي جميل، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

– نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– بالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية فان الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحت، وهو التزايد المستمر والكبير في إعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

ثانيا– أهداف النوافذ الإسلامية وتحديات إنشائها: للنوافذ الإسلامية أهداف ترتجى منها وتحديات ومعوقات تواجهها، كما يلي:

1.أهداف نوافذ البنوك الإسلامية: يمكن إجمال أهم هذه الأهداف فيما يلي:[1]

- العناية بمقاصد الشريعة في المال من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء؛
- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية؛
- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد؛
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية؛
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي؛
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات؛
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض،وذلك بربط عائد بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الأخر؛
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها؛
- مساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2– تحديات ومعوقات تواجه إنشاء النوافذ الإسلامية: يواجه تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العديد من التحديات منها:[2]

[1] غربي عبد الحليم. **تقييم تجربةالخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية**. في: الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 18-19 أفريل 2010، ص 14.

[2] اشعلال سارة وخالفي وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

2-1.تحديات تتعلق بالسياسات والنظم: يوجد العديد من البنوك التقليدية التي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، والتي لا تعطي أهمية للنظم المحاسبية المستخدمة في النوافذ الإسلامية بحيث لا تتناسب مع مبادئ الشرع الإسلامي، وكذلك عدم الاهتمام بالإجراءات والنظم الفنية التي تحتاجها هذه النوافذ.

2-2. تحديات إدارية: تكمن هذه التحديات في عدم وجود رؤية واضحة لدى منسوبي الإدارات عن خطة الإدارة في حال رغبتها العمل بالصيرفة الإسلامية، خاصة إذا كانت هناك توجهات مستقبلية لدى إدارة البنك في التوسع بشكل تدريجي فيما بعد.

2-3. تحديات تتعلق بالكوادر البشرية: عند رغبة البنك التقليدي العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، فانه غالبا ما يواجه الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها وتأهيلها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية.

2-4. تحديات تتعلق بتطوير الأسواق:مصرفية مزدوجة، تعمل البنوك على خدمة جميع الشرائح السوقية على اختلافها دون التركيز على شريحة أو قطاعات معينة.

2-5. تحديات تتعلق بتوفير المنتجات:كون القطاع المصرفي الإسلامي حديث التجربة إذا ما قورن بالقطاع المصرفي التقليدي، فانه مازال يعاني من قصور، ومن أهمها المنتجات المالية الإسلامية فهي محدودة جدا والبدائل الإسلامية غير كافية، فهي بحاجة إلى تجديد وتطوير.

2-6. تحديات تتعلق بالعملاء:عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف خاصة من قبل العملاء.

2-7. تحديات تتعلق باختلاف الأحكام الشرعية لبعض المنتجات والأدوات: تظهر عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج.

الفرع الثاني: بيع منتجات إسلامية

لا شك أن هذه هي أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا صرفا، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي.

ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من المصارف التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي، التي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم، ثم تلك التي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ أو وحدات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

غير أن هذه الازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية قد قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك من قبل المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي ومن العملاء على حد سواء، فلم يكن هناك من الضوابط العملية والعملياتية ما يبعث على الاطمئنان في التقيد بالأحكام الشرعية لتقديم هذه المنتجات والخدمات الإسلامية ضمن هذه الازدواجية المفتوحة وغير المقيدة بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعا في هذا الخصوص.[1]

[1] الصمادي منتهى نوري سلمان. **الفروع والنوافذ الإسلاميةفي البنوك التقليدية: شرعيتها وضوابطها–دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية**. أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعمان، 2010، ص 98.

المبحث الثالث: متطلبات وأثار وتحديات النوافذ الاسلامية

إن اختلاف طبيعة عمل كل من المصارف الربوية والنوافذ الإسلامية التابعة لها يستدعي الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما في العديد من النواحي، سنتطرق اليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: العلاقة بين الفروع والنوافذ الاسلامية والبنوك التجارية

تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية فرعًا متميزًا يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الذين يرغبون في الحصول على خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. توفر النوافذ الإسلامية خدمات متنوعة تتميز بالالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم استخدام أساليب الربا والمصارفة الغير مشروعة.

الفرع الأول: العلاقة بين الفروع الاسلامية والبنوك التجارية

أولا– طبيعة العلاقة من حيث الملكية والتكييف القانوني: تعتبر الفروع الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للمصارف الربوية من حيث الملكية ، فليس لتلك الفروع أي شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي فالمالك لهما واحد، وكذلك الحال من حيث التكييف القانوني إذ لايتمتع الفرع الإسلامي بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي من وجهة نظر المصرف المركزي الذي يتعامل مع المصرف ككل وليس كفروع مستقلة ، ولذلك تظهر الفروع الإسلامية ضمن إطار الخريطة التنظيمية للمصرف الربوي والذي يمتلك كذلك فروعاً أخرى ربوية تعمل بالطريقة التقليدية ولكن لكل منهما أنشطته التي يقوم بها.[1]

ثانياً– طبيعة العلاقة من حيث تمويل رأس المال: إن تبعية الفروع الإسلامية للمصارف الربوية وعدم استقلالها عنها يوضح أنه ليس لتلك الفروع رأس مال خاص بها تستخدمه في عملية الإنشاء والبدء في مزاولة الأعمال حتى تنشط ودائعها، كما أن افتقاد الفروع الإسلامية للشخصية الاعتبارية المستقلة من وجهة النظر القانونية يسلبها القدرة على طرح أسهمها للإكتتاب العام لتوفير رأس المال اللازم لإنشائها بعيداً عن أموال المصرف الرئيسي التي يشوبها الربا ، ولذلك فإن رأس مال الفروع الإسلامية هو في حقيقة الأمر جزء من رأس مال المصرف الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

ويقوم المصرف الرئيسي بتمويل رأس مال الفرع الإسلامي عادة بأحد الصور التالية:

– تمويل رأس المال في صورة قرض حسن يحصل عليه الفرع الإسلامي من المصرف الرئيسي، ويتم استرجاعه بعد فترة محددة، وفي هذه الحالة لا يحصل المصرف الرئيسي على عائد لقرضه بصفة مباشرة وإنما يكون متبرعاً بهذا العائد لأصحاب الودائع، إلا

[1] حسين حسين شحاته ،**الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ / يونيو 2001 م ، ص33.

أن المصرف الرئيسي يحصل على عائد للقرض بطريق غير مباشر وذلك عندما يحول إليه نصيب الفرع الإسلامي (كمضارب) من أرباح الاستثمارات التي قام بها.

- تمويل رأس المال في صورة وديعة استثمارية يتم استردادها دفعة واحدة أو على دفعات مقابل حصول المصرف الرئيسي على نصيبه من الربح في ضوء أرباح الاستثمارات التي يقوم بها الفرع ويعامل المصرف الرئيسي في هذه الحالة معاملة أصحاب الودائع الاستثمارية من عملاء الفرع الإسلامي.

- تمويل رأس المال عن طريق تخصيص مبلغ معين من أموال المصرف الرئيسي تحت مسمى رأس مال الفرع الإسلامي.

ويلاحظ أن صور التمويل السابقة وإن اختلفت إلا أن مصدرها واحد وهو أموال المصرف الرئيسي الذي يتعامل بالربا، وهذا يثير بعض التحفظات على طريقة تمويل رأس مال الفروع الإسلامية.

ثالثاً– طبيعة العلاقة من حيث الإدارة: لايتمتع الفرع الإسلامي بشكل عام بالاستقلال الإداري عن المصرف الرئيسي حيث يقوم الأخير باختيار مدير الفرع الإسلامي وموظفيه وكذلك إبداء الرأي في القرارات التي يتخذها الفرع الإسلامي وغير ذلك من الإجراءات التي يتخذها المصرف الرئيسي نظراً لكون الفرع الإسلامي وحدة تابعة للمصرف الرئيسي وليس مستقلة عنه.

ويلاحظ هنا أن تبعية الفرع الإسلامي إدارياً للمصرف الرئيسي وعدم الاستقلال التام عنه قد تؤدي إلى محدودية دور إدارة الفرع الإسلامي في إتخاذ القرارات للأنشطة التي يمارسها الفرع على الرغم من أن تميز موارد الفرع الإسلامي ومجالات وصيغ وضوابط توظيف تلك الموارد يتطلب نوعاً من الاستقلال الإداري والمالي عن المصرف الرئيسي ، ولتحقيق ذلك قد يستدعي الأمر إنشاء إدارة مستقلة للعمل الإسلامي تؤمن به وتعمل على تطويره ومتابعة كافة الأنشطة التي تمارسها الفروع الإسلامية ويسند إليها اتخاذ كافة القرارات الخاصة بتلك الفروع .

رابعاً– طبيعة العلاقة من حيث الميزانية: يعتبر كثير من المختصين أن من المعايير الهامة والحيوية لمصداقية العمل في الفروع الإسلامية هو أن يقوم المصرف الرئيسي بالفصل التام لأموال وميزانية تلك الفروع عن باقي الفروع الأخرى التقليدية.[1]

وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إذ يعتبر المحك الرئيسي لنجاح تجربة الفروع الإسلامية إلا أن هذا الفصل بين ميزانية وأموال الفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي وباقي الفروع الأخرى التقليدية يتم داخلياً فقط، فنظراً لأن الفروع الإسلامية ليس لها الاستقلال القانوني عن المصرف الرئيسي فإن النتائج الفعلية لها لاتظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للمصرف الرئيسي، ولذا

[1] سعيد سعد المرطان ،**الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، رجب 1419هـ ، 1999م ، ص10

تعتبر ميزانية الفروع الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك الفروع، وبالتالي يعاد دمجها في الميزانية العمومية.

ومن ناحية أخرى فإن المعيار السابق يصعب تطبيقه نظراً لأن جزءاً من أموال الفرع الإسلامي سوف تحول إلى المصرف الرئيسي في حالة وجود سيولة عالية لدى الفرع، وبالتالي سوف تختلـط أمواله بأموال المصرف الرئيـسي الذي يتعامل بالربا.

الفرع الثاني: العلاقة بين النوافذ الاسلامية والبنوك التجارية

يوجد علاقة غير مباشرة بين النوافذ الإسلامية والبنوك التجارية، ولكن قد تكون النوافذ الإسلامية جزءًا من أنظمة البنوك التجارية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تتيح النوافذ الإسلامية للعملاء المسلمين الحصول على خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الحسابات الجارية والودائع والتمويل العقاري والسيارات والأعمال التجارية. وتختلف هذه الخدمات عن الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية التقليدية، وذلك بسبب احترامها لمبادئ الشريعة الإسلامية، مثل الحظر على الربا والمصارفة الغير مشروعة.

يعتبر القطاع المصرفي الإسلامي جزءًا من القطاع المصرفي العالمي ويشهد نموًا مستمرًا في العديد من الدول. وتتيح النوافذ الإسلامية للبنوك التجارية العادية الوصول إلى هذا القطاع الناشئ، مما يسمح للبنوك التجارية بتلبية احتياجات العملاء المسلمين وتقديم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: متطلبات فتح نوافذ الاسلامية في البنوك التجارية:

يتوجب على البنوك التجارية الراغبة في فتح النوافذ الإسلامية الالتزام بمجموعة من المتطلبات والشروط التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن هذه المتطلبات[1]:

- الالتزام بحظر الربا: يجب على النوافذ الإسلامية الالتزام بحظر الربا والمصارفة الغير مشروعة وتعويض الفوائد بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

- الالتزام بحظر المخاطرة الزائدة: يجب على النوافذ الإسلامية تجنب المخاطرة الزائدة في إدارة الأموال والتأكد من أن عمليات الاستثمار والتمويل التي تقوم بها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

[1] الغريب ناصر ،**الضوابط الشرعية لإنشاء نوافذ ووحدات إسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 245، شعبان 1422هـ / نوفمبر 2001م ، ص27.

– الالتزام بحظر التلاعب في الأسعار: يجب على النوافذ الإسلامية عدم القيام بأي تلاعب في الأسعار أو المعاملات المالية؛

– الالتزام بحماية المستهلك: يجب على النوافذ الإسلامية تقديم خدمات مالية تحمي حقوق المستهلك وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

– توفير التدريب اللازم: يجب على النوافذ الإسلامية توفير التدريب اللازم للموظفين والعملاء على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالخدمات المالية؛

– الالتزام بالشفافية والمساءلة: يجب على النوافذ الإسلامية توفير الشفافية والمساءلة في كافة العمليات المالية والتقارير المالية المنشورة.

المطلب الثاني: الاثار الاقتصادية للنوافذ والفروع الاسلامية

لقد ترتب على إنشاء المصارف الربوية لفروع تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي :[1]

الفرع الأول: الاثار الاقتصادية الإيجابية

– لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للمصارف الربوية، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على الفروع الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية؛

– إن إقدام المصارف الربوية على فتح فروع إسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي عدم إمكانية قيام النشاط الاقتصادي على غير الأساس التقليدي القائم على سعر الفائدة الربوية، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الفروع الإسلامية في الغرب يعتبر مكسباً دعائياً كبيراً للإسلام ورداً عملياً على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية، كما قد يؤدي ذلك إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

– قد تكون الفروع الإسلامية خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي ، كما قد يؤدي نجاح تلك الفروع إلى تحول المصارف الربوية الأخرى إلى مصارف إسلامية ، إلا أنه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها إستنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم .

[1] حماني أحمد، جبوري محمد، **النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 74، 2020، ص17.

– السماح بإنشاء الفروع الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية يدل على أن السلطات النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع ولله الحمد بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية المصارف الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع ، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الاقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر رأس المال بالشكل المطلوب.

– إقدام المصارف الربوية على فتح فروع إسلامية سيجعلها توظف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال وما لديها من خبرات طويلة لتطوير وتفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية .

إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الربوي بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية:

– إن موافقة المصارف المركزية على إنشاء المصارف الربوية لفروع إسلامية يثير تساؤلاً هاماً وهو كيف يمكن فهم تحفظ المصارف المركزية على نشاط المصارف الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للمصارف الربوية بفتح فروع إسلامية؟

– لقد أظهرت هذه التجربة تقاعس مالكي المصارف الربوية أو المسؤولين فيها عن قيامهم بالواجب الأصلي وهو بذل الجهد لتحويل تلك المصارف إلى الالتزام الكامل والشامل للتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

– قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف الربوية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

– قد يؤدي التعامل مع هذه الفروع إلى خروج أموال المسلمين لكي تستثمر في الخارج باسم الإسلام نظراً لأن معظم أصحاب المصارف الربوية في كثير من الدول الإسلامية هم من الأجانب وخاصة اليهود.

– تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع تابعة لمصرف ربوي قد يؤدي إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الرِّبا.

– قيام المصارف الربوية بفتح فروع إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره.[1]

[1] حماني أحمد، مرجع سابق، ص17.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية

- عدم قناعة المسؤولين القائمين على البنك بنجاعة العمل المزدوج بين الأسلوب التقليدي والأسلوب الإسلامي، وضعف الاستعداد لدى إدارات البنك التقليدي لتطوير المنتجات الإسلامية.

- غياب العنصر البشري الكفء والمؤهل علميا وتقنيا وشرعيا لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، لأن معظم الموظفين مشبعين بأفكار وتقنيات العمل المصرفي التقليدي، وكذا غياب اللجان والهيئات والنظم الرقابية المتخصص في هذا النوع من الصيرفة؛

- ضعف الإبداع والابتكار في المنتجات المالية الإسلامية لمواكبة التطورات الحاصلة في السوق المالية خاصة فيما يتعلق بأعمال الخزينة وأدواتها؛

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

- تخوف وتحفظ بعض العملاء من التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة، واعتبار العمل الإسلامي في هذه الحالة مجرد شعارات فارغة من مضمونها؛

- اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الناتج عن الاختلاف في المذاهب الفقهية المعتمدة وما يصاحبه من حيرة لدى القائمين على إصدار هذه المنتجات أنفسهم وعلى زبائنهم.

- تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي وكذا مع البنك المركزي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

[1] علا رمضاني، تحديات **فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: حالة الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 155، ص2017، ص23.

خلاصة:

من خلال دراستنا للأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها للمصارف التقليدية تبين لنا أن الصيرفة الإسلامية لاقت شيوعا كبيرا وطلبا متسارعا خاصة في الآونة الأخيرة، وذلك لما تتميز به البنوك الإسلامية عن غيرها من خصائص في التعامل بالمنتجات التي تقدمها للعملاء.

فقد شملت البنوك الإسلامية العديد من المجالات إن لم نقل كلها، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني والعميل وعلى البنك في حد ذاته، ذلك وأن عملها تحكمه مجموعة من الضوابط الشرعية التي يجب الالتزام بها.

عملت البنوك الإسلامية على تقديم خدمات مصرفية لاقت إقبالا كبيرا من جميع فئات المجتمع الإسلامي والعالمي ككل، ونظرا للنجاح الذي حققته البنوك الإسلامية وللاختلاف الذي بينها وبين البنوك التقليدية ولعل ابرز ذلك هو الابتعاد عن الربا، أدى كل ذلك إلى رغبت بعض البنوك التقليدية إلى التوجه إلى الصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية إسلامية جذبا للعملاء وتلبية لاحتياجاتهم، حتى انتشرت مؤخرا ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية إما تدريجيا أو كليا عن طريق مختلف المداخل، كل هذا يدل على أن الصيرفة الإسلامية مقبلة على مستقبل أفضل وانتشار اكبر في العالم ككل.

الفصل الثاني

تمهيد

تعد صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية وأسرعها نمواً حول العالم، وقد ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في بلوغ هذه الصناعة مكانة مرموقة، وكنتيجة لذلك شهدت العقود الأربعة الماضية نموا متسارعا للتمويل الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص وازداد الطلب على المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية والتي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية.

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات، ويُعد إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 من أكبر إصلاحاته فقد ساهم في رفع الوعي والانفتاح المصرفي، كما سمح باحتضان مؤسسات مالية إسلامية على غرار المصارف الإسلامية، ولكن دون مراعاة الخصوصية التمويل الإسلامي.

كان تبني نظام الصيرفة الإسلامية مجرد اقتراح تم تداوله في خطابات بعض المسؤولين إلى غاية سنة 2018، أين تم تجسيده إصدار التنظيم الذي حدد المنتجات المصرفية الإسلامية التي يمكن تقديمها من طرف المصارف التقليدية.

وفي هذا الصدد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الاول: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛
- المبحث الثالث: تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في بعض البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر بفتح الباب أمام المصارف الإسلامية لممارسة أنشطتها في البلاد، ولكنها تواجه تحديات متعددة في سعيها لتطوير هذا القطاع وزيادة حصتها السوقية، سنتناول في هذا المبحث واقع ومبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بالإضافة إلى الشروط الخاصة المتعلقة بممارسة العمليات المصرفية الإسلامية في السوق المحلية.

المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مبررات التوجه نحو نظام الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وكيف هو وضعها بعد تبنيها.

الفرع الأول: مبررات التوجه نحو الصرفة الإسلامية

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الإسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسة تدفع في هذ الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

1- الإرادة السياسية: توفر قدر من الإرادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية؛ وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله: " أن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن".[1]

2- الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي: لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية.

هذا وقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها، فقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، 2020/04/08، http://www.aps.dz/ar/economie.

خاصة بعد أعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية".[1]

وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا.[2]

وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.[3]

وفي نفس السياق، صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولية والمديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي (ECB) حاليا كريستان لاغارد بأنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا.

3- طبيعة الاقتصاد الجزائري: كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها، والتراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بدية سنة 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تآكل جزء كبير من احتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل إلى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020.[4] من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.[5]

---

[1] حسن ثابت فرحان، **أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية**، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس2010، ص12.

[2]Clarisse, Y, **Le Parlement donne le feu vert aux obligations islamiques**, lepoint.fr,17/09/2009. Retrievedfrom http://www.lepoint.fr/actualites- economie//le-parlement-donne-le-feu-vert-aux-obligations-islamiques/916/0/378138.

[3] محيسن، ف.م، **الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية**، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 01جوان 2019.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، **مرجع سابق**.

[5] سليم موساوي، **المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر، جوان 2018، ص215.

4- محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية: تشير بعض التقديرات أن السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت في إبريل 2016عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 5 مليارات دولار فقط في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل.[1]

إن مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة، شأنها من تعبئة جزأ كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه.

5- الوازع الديني: إن اعتماد المصرفية الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

6- صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي: هناك سبب آخر لهذا التوجه وهو أن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين فقط (بنك البركة وبنك السلام) الذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 3% فقط من الحصة السوقية، وكما هو معلوم توجد بالجزائر 29 مؤسسة بنكية، منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكاً أجنبياً.

7- الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها: إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان" وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته.[2]

---

[1] كحال حليم، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة، Retrievedfrom https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/19

[2] عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية:** مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي ص01، (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المحرر)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013، ص01.

واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري في 1990/12/06، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم فتح أبوابه رسمياً في 1991/05/20[1]، برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. وقد بلغ عدد فروع المصرف 31 فرعا، وحجم أصوله حوالي 2,15 مليار دولار سنة 2019.[2]

وفي عام 2008 تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام الجزائري، والذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية ويقدر رأس مال مصرف" "السلام" الذي تم افتتاحه بتاريخ 20/10/2008 ب 72 مليار دينار جزائري (100مليون دولار) ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر.[3]

وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا وحجم أصول المصرف حوالي 1096 مليون دولار سنة 2019.[4]كما قامت بعض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية، قدمت من خلالها بعض التمويلات الإسلامية لشراء عقارات أراض وعقارات وسيارات ومواد استهلاكية وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة:

فقد فتحت المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي" قدمت من خلاله خدمات مصرفية إسلامية بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛ كما قام بنك الخليج الجزائر بفتح فرع إسلامي له.[5]

وبعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 20-02-الذي رخص للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح شبابيك إسلامية، تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا في 04 أوت 2020 على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، بفتح أول شباك للصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري بهدف تسويق منتجات مطابقة للشريعة.

---

[1] سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010، ص310.

[2] مجموعة البركة الإسلامية، 2020، التقرير السنوي 2019، ص21.

[3] سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة، **مرجع سابق**، ص310.

[4] مصرف السلام، **التقرير السنوي 2019**، 2020، ص10.

[5] عبد الرزاق بوعيطة، **واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد09، العدد09، 2018، ص248.

وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار سنة 2018، أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية، وهي لا تمثل إلا 15% فقط من مجموع أصول المصارف الخاصة، مع محدودية انتشارها جغرافيا[1].

المطلب الثالث: الشروط الخاصة بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يطلع البنك بمهمة أساسية من حيث التوازن الاقتصادي، أما من الناحية القانونية فإنّ البنك يقوم بعمليات تجارية تشمل الأعمال المصرفية ويتخذها مهنة معتادة وبهذا يعد تاجراً، فلا يجوز للبنك ممارسة نشاط آخر مختلف عن النشاط الرئيسي، ويخضع المصرف الذي يرغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من الشروط المنصوص عليها في نظام بنك الجزائر رقم 02-20 وهي كالآتي:

أولاً– إنشاء شباك المالية الإسلامية داخل البنك والمؤسسة المالية: عرفته المادة 17 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 بكونه يتمثل في هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلّف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. ويجب أن يكون مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. كما يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وأن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية".

كما أوجب نظام بنك الجزائر على البنوك التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق الشباك المذكور سابقاً أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

ونصت المادة 18 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20 على ضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

يُستخلص هنا أنّ الهياكل التنظيمية والمالية والمحاسبية والبشرية للشباك المذكور سابقاً منفصلة تماماً عن شبابيك البنك الأخرى. حيث يكرّس المشرّع المصرفي من خلال هذه التدابير مبدأ استقلالية الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية، غير أنها تخضع إلى نفس قواعد الحذر، وهذا ما يُستخلص من نص المادة 3 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، حيث تفرض على البنك أن يحوز نسباً احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وهو إقرار على أن استعمال صيغ الصيرفة الإسلامية لا يُعفي البنك من

[1]ICD, **Islamic Finance Development Report 2019**. The Islamic Corporation for Development,2020,p28. Retrieved from: Https://icd-ps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf.

مخاطر القرض التي يجب أن تغطيها الأموال الخاصة القاعدية للبنك بنسب محددة في النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014، الذي يتضمن الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.[1]

ثانيا– إنشاء هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك والمؤسسة المالية: إن ممارسة الصيرفة الإسلامية لا تكون إلا في إطار النشاط البنكي ، طبقاً لنص المادة 70 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003[2] الذي يتعلق بالنقد والقرض، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات المالية؛ غير أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تمارس الأعمال المتمثلة في تلقي الودائع حسب نص المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003، ومهما يكن فإن البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية يتعين عليها أن تُنشئ هيئة الرقابة الشرعية، وهو ما نصت عليه المادة 15 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، والمادة 16 من مقرّر المجلس الإسلامي الأعلى رقم 20-01 المؤرخ في الفاتح أبريل 2020؛ وتتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

أما مهام هيئة الرقابة الشرعية فتتمثل على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات الشرعية، وفقاً لنص المادة 15 فقرة 2 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. ويمكن ذكر بعض المهام المسندة لهيئة الرقابة الشرعية حسب نموذج بنكي ناشط كما يلي: التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية إصدار الفتاوى الشرعية للمعاملات المصرفية ورقابة سلامة تطبيقها، إعداد العقود المطابقة للأحكام الشرعية ومساعدة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة الاتفاقات والعقود والتأكد من شرعيتها تقديم الإرشادات والنصائح والمشورة حول مطابقة المنتجات الصيرفة للشريعة الإسلامية... وغيرها.[3]

ثالثاً– شرط مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة: إن مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة شرط أساسي لحصول المصارف البنك والمؤسسات المالية) على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، وهو عكس ما كان عليه

[1] الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014 العدد 56، ص21-28.

[2] الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003، العدد 52، ص.12.

[3] لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/?lang=ar#comite

الوضع في ظل نظام بنك الجزائر رقم 18-02، حيث يقدم طلب شهادة مطابقة بعد حصول المصرف على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة التشاركية.[1]

تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بموجب مقرّر رقم 200-01 صادر عن المجلس الإسلامي الأعلى في الفاتح أبريل 2020، وقد حدّد في الفقرة الثانية من المادة 08 منه عناصر ملف طلب شهادة المطابقة الشرعية مع استعماله تعبير المؤسسات المالية، ويُراد بالمصطلح الشمول أي البنك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المالية التي تمارس بعض العمليات المصرفية بصفة استثنائية. ويتضمن ملف طلب شهادة المطابقة الشرعية ما يلي:

1- طلب رسمي للحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة المطلوب تقويمها؛

2- المستندات التعاقدية المتعلقة بتنفيذ المعاملة؛

3- الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية والتقنية المكتوبة التي تُمكّن من التحقق من الفصل بين المعاملات المصرفية الإسلامية والمعاملات المصرفية التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية التي تعرض هذه المنتجات عبر شبابيك متخصصة وغيرها؛

4- أي معلومات أو وثائق تراها الهيئة ضرورية لإصدار التصريح بالمطابقة الشرعية للمنتج.

يوجه طلب الحصول على شهادة المطابقة الشرعية إلى رئيس الهيئة[2]، غير أنّ المادة 12 من التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية تنص على يحيل رئيس المجلس الطلب والملف المشار إليه في المواد 8، 9، و10 إلى الهيئة لإبداء الرأي الشرعي فيه وإصدار شهادة المطابقة الشرعية، مما يعني أن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي هو الذي يترأس الهيئة. وتقوم بدراسة الملف وتقدّم تقريراً تقويمياً مسبباً حول مدى مطابقة المنتجات والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة لأحكام الشريعة الإسلامية واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.[3]

وتُصدر الهيئة رأيها في شكل شهادة المطابقة الشرعية النهائية أو المشروطة، أو بعدم المطابقة، في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر

---

[1] المادة 4 من النظام رقم 18-2002، **المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية**، المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، الجريدة الرسمية، بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73، ص21.

[2] المادة 8/1 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[3] المادة 13، **تعليمة بنك الجزائر**، رقم 03-20 ، المؤرخة في 02 أبريل 2020.

من تاريخ إيداع الملف، ويكون رأيها مُلزما لهيئات الرقابة الشرعية التي تنشئها البنوك والمؤسسات المالية.[1]

رابعاً– الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية: يخضع العمل بالصيرفة الإسلامية إلى الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر الذي يُمنح بناءً على طلب البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تسويقها، وهذا طبقاً للمادة 13 من النظام رقم 20-02، حيث يُعدُّ نظام الترخيص المسبق وسيلة قانونية رقابية سابقة لإجراء تسويق المنتجات الصيرفة الإسلامية؛ ويجد أساسه أي الترخيص المسبق لتسويق المنتجات المصرفية في المادة 4 من نظام بنك الجزائر رقم 200-2001 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية[2] ، والتي تنص على أنه يجب أن يخضع تسويق أي منتوج جديد أو خدمة بنكية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية، لترخيص مسبق صادر عن بنك الجزائر.[3]

حيث نص نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية[4]، في المادة 16 منه، على أنّه يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكوّن هذا الملف على وجه الخصوص من الوثائق الآتية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، مُسلّمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- بطاقة وصفية للمنتوج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر سنة 2011؛
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية[5].

---

[1] المادة 15 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

[2] الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص31-32.

[3] تجدر الإشارة إلى أن نظام بنك الجزائر رقم 20-2001 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 حدّد في المادة 7 منه مبدأ وضع مدونة تحت إشراف مصالح بنك الجزائر، توثق فيها المنتجات والخدمات البنكية المرخصة وإذا كانت المنتجات الصيرفة الإسلامية موثقة في هذه المدونة فإنّ المؤسسات المالية تلتزم بالتصريح فقط أمام بنك الجزائر دون تقديم طلب الترخيص.

[4] الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص33.

[5] المادتان 17-18، **المحدّد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي. الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص.34.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب على المؤسسة المالية أو البنك الذي تحصل على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن يُعلم زبائنه بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.[1]

ويمكن القول إن ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية تخضع لمجموعة من الشروط، منها الموضوعية: كإنشاء شباك الصيرفة الإسلامية والهيئة الشرعية للرقابة، ومطابقة المنتوج لأحكام الشرعية، ومنها الشكلية كشهادة المطابقة والترخيص المسبق.

المبحث الثاني: واقع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

عرفت الجزائر العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرفين إسلاميين وهما مصرف السلام ومصرف البركة ومجموعة من النوافذ والشبابيك على مستوى فروع المصارف التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

المطلب الأول: تقديم مصرف البركة الجزائري

يعتبر مصرف البركة الجزائري أول مصرف إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، حيث يقدم خدمات مصرفية إسلامية سوف يتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: التعريف بمصرف البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري كأول مؤسسة ذات رأسمال مختلط (عام وخاص) في الجزائر.وهو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية التي مقرها البحرين وتنتشر في اثني عشر دولة وتدير نحو 300 فرع.

أنشأ في 1990/12/06 وأفتتح رسميا في 1991/05/20، وبدأ نشاطه محليا في 1991/09/01، وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14، اتخذ العاصمة مقرا له وأنشأ 30 فرع منتشرة على مستوى التراب الوطني نهاية 2015.

وقد أنشأ برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري يشترك فيه كل من مصرف الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50%وشركة حصة البركة القابضة بنسبة 50 % شركة سعودية مقرها البحرين).

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فالمصرف بدأ في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

اولا– خصائص مصرف البركة الجزائري: من الخصائص التي تميز البركة ما يلي:[2]

---

[1] المادة 19 من النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020.

[2] زيد أيمن، **أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل** –دراسة تطبيقية على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة 1995-2019، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2020/2019، ص189.

– **بنك مشاركة:** يستمد مصرف البركة الجزائري مبادئه من الشريعة الإسلامية، والتي وضعها الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي ضمن إطار أطلق عليه نظام المشاركة بنص القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم.

– **مصرف مختلط:** حيث يختلف عن غيره من المصارف باعتباره حالة استثنائية ونادرة، حيث أنه مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري.

– **مصرف ينشط في بيئة تقليدية:** يعمل مصرف البركة تحت إطار مصرف الجزائر ويخضع لقوانينه ونظمه الرقابية المبنية على أساس ربوي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية مما يجعله يعمل بالنمط التقليدي القائم على الربا المحرم.

ثالثا– مراحل مصرف البركة الجزائري: مر مصرف البركة الجزائري بمراحل مهمة أهمها:[1]

- تأسس مصرف البركة الجزائري سنة 1991، حيث شهد خلال سنة 1994 استقرارا وتوازن ماليين إلى غاية 1999 حيث ساهم في تأسيس شركة التأمينات "البركة والأمان.وفي سنة 2000 تحصل على المرتبة الأولى بين المصارف ذات الرأس المال الخاص.
- عرف بعد ذلك انتشارا في قطاعات جديدة في السوق بخصوص المهنيين والأفراد سنة 2002 يليها إنشاء شركة للترقية العقارية دار البركة" برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري إلى غاية بلوغ رأسمال المصرف 2.5 مليار دينار جزائري سنة 2006 تليها زيادة ثانية بقيمة 10 مليار دينار جزائري سنة 2009.
- وفي سنة 2015 تم إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية IRFI وشركة للخبرات العقارية SATEC IMMO برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري.
- وخلال 2016 بلغ المصرف مرتبة الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري تلته زيادة ثالثة لرأسمال الصرف إلى 15 مليار دينار جزائري سنة 2017.
- وبحلول سنة 2019 أصبح إحدى أبرز المصارف على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية وخلال سنة 2020 شهد زيادة رابعة في رأس ماله إلى 20 مليار دينار جزائري.

الفرع الثاني: أهم صيغ التمويل الإسلامي في مصرف البركة الجزائري

يوفر مصرف البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات والمهنيين والأفراد ويقترح عليهم صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف منها المرابحات بيع السلم الإجارة، الإستصناع، المشاركة، المضاربة...الخ.

أولا– تمويل المؤسسات: وتتمثل هذه التمويلات في:

[1] بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقعhttps://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05، الوقت 15:00.

1- تمويل الاستثمار: يوجه هذا النوع إلى أصحاب المؤسسات والراغبين في شراء معدات وتجهيزات جديدة، توسيع المؤسسة،بناء وحدة جديدة إعادة تهيئة مساحة شاغرة لإضافة خط إنتاج جديد، تنمية النشاط أو شراء أرضية صناعية وتجارية أو بناء مبنى للاستعمال الصناعي أو التجاري. ويمتاز هذا النوع من التمويلات بالخصائص التالية: صيغ التمويل فيه معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف وفترة سداد تصل إلى 05 سنوات، إصدار التمويل بمجرد تحصيل الضمانات، إمكانية تأجيل الدفعة الأولى، إجراءات سريعة ومكيفة تتماشى مع خطة الاستثمار الخاصة بك ل مؤسسة.

2- تمويل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة وتمويل المنتجات النهائية: يمنح هذا النوع من التمويل للمؤسسات التي تحتاج إلى تشكيل أو تجديد مخزون من المواد الأولية أو تود شراء مواد نصف مصنعة لتكملة تصنيعها وبيعها أو لتمويل المواد الجاهزة للاستهلاك في ظل تزايد الطلب في السوق ولاحتفاظ المؤسسة بمخزون من المنتجات المنتهية التصنيع لمجابهة طلبيات الزبائن بالكمية المطلوبة وبدون تأخير ويمتاز هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص:[1]

كون صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف هامش الجدية 20 من مبلغ المخزون، صيغ تمويل مرنة وسهلة بالإضافة إلى إجراءات عمل سريعة ومكيفة لتمويل يتماشى مع خطة الاستثمار الخاصة بكل مؤسسة. ويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على صيغتين هما المرابحة والسلم يشترط فيهما عمولة تسيير 0.25% تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دينار وهامش ربح يعادل من 6 إلى 99% كما يشترط مصرف البركة توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لصرف البركة الجزائري كشرط أساسي للاستفادة من هذا النوع من التمويل.

3- التمويل المسبق للصادرات: يتم منح هذا النوع من التمويل للمؤسسات المصدرة والتي تحتاج إلى سيولة فورية للاستجابة لطلبيات المتعاملين الأجانب والملزمة دون أي تأخير بالإضافة إلى تحمل مصاريف مسبقة قبل إتمام عملية التصدير. ويمتاز هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص: [2]

كون صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف، هامش الجدية 20 من مبلغ المخزون صيغ تمويل مرنة وسهلة بالإضافة إلى إجراءات عمل سريعة ومكيفة التمويل يتماشى مع مخطط التصدير.

ويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على صيغتين هما المرابحة والسلم يشترط فيه ما الصرف ممارسة نشاط التصدير للخارج بالإضافة إلى توطين كلي أو جزئي للمبيعات بأحد الفروع التابعة للمصرف.

---

[1] بنك البركة، https://www.albaraka-bank.dz/ المؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المؤسسات/تمويل-المنتجات-النصف-المصنعة.ar=lang?/

[2] مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة السلم، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

4- تمويل الصفقات المرهونة: يمنح هذا النوع من التمويلي للمؤسسات التي تبرم صفقات مع طرف متعاقد صاحب مشروع في قيد الإنجاز وتحتاج للاستفادة من تمويل مصر في يمكنها من تموين حاجيات المشروع والالتزام بالمدة المتفق عليها ويمتاز هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص كون صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف هامش الجدية 20% من مبلغ المخزون صيغ تمويل مرنة وسهلةويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على صيغتين هما المرابحة والسلم يشترط فيهما الم صرف رهن الصفقة لفائدة الصرف وعمولة تسيير % 0.25 تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دينار وهامش ربح يعادل من 6 إلى 9% بالإضافة إلى توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لصرف البركة الجزائري.

5- الإجارة: يعتمد هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة ويمنح هذا النوع من التمويل للمؤسسات التي تحتاج إلى شراء معدات مهنية أو سياحية أو نفعية أو عقارات للاستخدام المهني لتقليل العبء الإضافي على الجزائية المالية للمؤسسة. ويمتاز هذا النوع من التمويل بأن صيغة الإجارة فيه معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف.

ثانيا- تمويل المهنيين: وتتمثل في:

1- تمويل التجهيزات المهنية: يعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة ويقدم للمهنيين الراغبين تجسيد مشاريعهم لاستحداث معداتهم القديمة والمهترئة ويتم التمويل على أساس الوضعية المالية النشاط وحسب نوع التجهيزات التي يريدون الحيازة عليها.[1]

2- البركة استئجار للمهنيين: يوفر المصرف صيغة الإجارة للمهنيين الذين يرغبون باستئجار عقار لمزاولة نشاطهم المهني أو التجاري، والذين تتوفر لديهم الشروط التالية: ألا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قسط، هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10% من إجمالي قيمة العقار توطين جزئي للنشاط بالإضافة إلى هامش ربح سنوي ثابت يقدر ب 10 % (حسب شروط مصرف البركة لسنة 2022).

ثالثا- تمويل الأفراد: وتتمثل في:

1- سيارة البركة: يوفر مصرف البركة لعملائه إمكانية شراء سيارة من خلال اختيارهم من بين مجموعة واسعة من السيارات المنتجة محليا، ويعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة المرابحة تصادق عليها الهيئة الشرعية وتسهيلات يستفيد العميل من خلالها بأقساط ثابتة ومحددة مسبقا وفترة سداد من 12 إلى 16 شهرا مع إمكانية إشراك الزوج أو الزوجة في التمويل إذا كان الراتب اقل من 50.000 دج.

2- دار البركة لاقتناء منزل: يوفر مصرف البركة لعملائه الذين لا يمتلكون الموارد المالية الكافية والراغبين في شراء منزل وذلك من خلال التقرب إلى أحد المرقين العقاريين أو أحد الخواص لاختيار منزل ويعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك تصادق عليها الهيئة الشرعية حيث تحدد الأقساط الشهرية مسبقا مع منح تأجيل سداد 9 أشهر وفترة

[1] مصرف البركة،لمؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المهنيين/تمويل-العقارات/https://www.albaraka-bank.dz

سداد تصل إلى 20 سنة وإمكانية إشراك الزوج أو الزوجة أو أحد أفراد العائلة (الأصول أو الأبناء) في التمويل إذا كان الراتب أقل من 40.000 دج. ويتم تسديد المستحقات الشهرية كما يلي:

- 33% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت ما بين 40000 و49000 دج؛
- 40% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت ما بين 50000 و99000 دج؛
- 50% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت يفوق أو يساوي 100000 دج. بحيث يستفيد المصرف من هامش ربح من 7% إلى 7.5%. [1]

الفرع الثالث: تطور التمويل بمصرف البركة حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك

أولا– تطور التمويل بمصرف البركة:

1– حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك للفترة 2010-2017: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور التمويل بمصرف البركة حسب صيغ التمويل المعتمدة بالصرف للفترة 2010–2017

	السنوات / أنواع التمويل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تمويل قصير الأجل	سلم	3600	4650	7915	5052	9467	5898.1	10389.9	11564.6
	مرابحة	27950	24058	2111	1466	1186	5140	4106	7444.2
	استصناع	-	-	100	-	-	-	100	-
	مشاركة	55	40	56	50	43	202	80	-
	المجموع	31605	28748	10182	6568	10696	11240.1	14675.9	12308.8
تمويل متوسط وطويل الأجل	مرابحة	2381	4203	1150	891	439	226.3	9.6	-
	سلم	113	15	180	465	950	126	-	-
	استصناع	583	81	4	3	-	63.7	85	90

[1] مصرف البركة، لمؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المهنيين/تمويل-العقارات/https://www.albaraka-bank.dz

	إجازة منتهية	4614	5384	5779.8	14885.7	17550.8	22436.6	22007.05	13036.3
	بالتمليك								
	المجموع	7691	9683	7113.8	16244.7	18939.8	22852.6	22101.65	13126.3
	المجموع الكلي	39296	38431	17295.8	22812.7	29635.8	34092.7	36777.55	25434.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك البركة

يعتمد مصرف البركة على مجموعة من صيغ التمويل أهمها صيغة المرابحة السلم، المشاركة، الإستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من الصيغ الأخرى حيث احتلت صيغة المرابحة قصيرة الأجل المرتبة الأولى من بين صيغ التمويل الأخرى ب27950 مليون دينار جزائري خلال سنة 2010 مما يدل على أن المصرف يعتمد بشكل كبير على هذه الصيغة في التمويل سواء كان التمويل استثمار أو استغلال إلا أن التمويل بهذه الصيغة بدأ بالتناقص ابتداء من سنة 2011 ليبلغ أدنى حد سنة 2014 ب 1186 مليون دينار جزائري ويعاود الصعود سنة 2015 ليبلغ 7444.2 سنة 2017.

تلتها صيغة السلم ب 3600 مليون دينار جزائري في خلال 2010 وازداد التعامل بهته الصيغة بقيمة تصاعدية تدريجيا لتبلغ 11564.6 مليون دينار جزائري سنة 2017 أما على المدى المتوسط تراجع التعامل بهته الصيغة إلى 113 مليون دينار جزائري سنة 2010 ليبلغ أدنى قيمة سنة 2011 ب 15 مليون دينار جزائري ليبلغ 126 مليون دينار جزائري سنة 2015.

ثم صيغة الإستصناع التي بدأ التعامل بها سنة 2012 ب 100 مليون دينار جزائري ولم تلقى إقبالا كبيرا خلال السنوات 2015-2014-2013 ليعاود الظهور بها خلال سنة 2016 بنفس المعدل. [1]

مقارنة مع الإستصناع متوسط الأجل فقد ازداد التعامل بهته الصيغة ليبلغ سنة 5832010 مليون دينار جزائري ويعاود التراجع إلى 3 مليون دينار جزائري كأدنى قيمة له سنة 2013 ويعاود الصعود ليبلغ 90 مليون دينار جزائري سنة 2017.

وكأدنى صيغة تعامل جاءت المشاركة حيث بلغت 55 مليون دينار جزائري خلال 2010 وتميزت بعدم استقرار في التعامل بهاته الصيغة خلال السنوات 2011-2014 لتبلغ أعلى قيمة سنة 2015 ب 202 مليون دينار جزائري وتعاود التنازل إلى 80 مليون دينار جزائري سنة 2016 مما يوضح أن مصرف البركة يعتمد على صيغ التمويل قصير الأجل نظرا لأرباحه العالية وقلة مخاطره.

[1] مصرف البركة، خدمات للأفراد، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقع:https://www.albaraka-bank.dz

في حين بلغت صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك الصدارة من بين صيغ التمويل التي يعتمدها المصرف على المدى المتوسط فخلال 2010 بحيث بلغ إجمالي التمويل لهاته الصيغة 4614 مليون دينار جزائري ليستمر في التعامل بها في التصاعد تدريجيا ويبلغ أعلى قيمة سنة 2015 ب 22436.6 مليون دينار جزائري وينخفض إلى 22007.05 و13036.32 مليون دينار جزائري خلال السنتين 2016 و2017 على التوالي.[1]

ب–حسب صيغ التمويل والأصول المعتمدة بالبنك للفترة 2018-2019: وهي موضحة كالآتي:

الجدول رقم (2–2): مجموع الأصول بمصرف البركة سنتي 2018–2019 مليون دج

البند	السنوات المالية	
	2019	**2018**
الصندوق، بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	95745974	105021946
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0
أصول مالية قابلة للبيع	0	0
تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	1547484	2299974
تمويلات ممنوحة للزبائن	153053279	154159890
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0
ضرائب جارية–أصول	2185142	1371219
ضرائب مؤجلة–أصول	261635	234347
أصول أخرى	2208277	1904003
حسابات التسوية	568016	563965
المساهمة في شركات،مؤسسات ووحدات	1720874	1720806
عقارات مخصصةكودائع	0	0
أصول ثابتة	4264721	3719679
أصول غير ثابتة	12767	0
فارق الاقتناء	0	0
مجموع الأصول	**261568166**	**270995828**

المصدر: مصرف البركة، التقرير المالي لسنة2019.

[1]مصرف البركة، دار البركة لبناء مسكن، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقع:https://www.albaraka-bank.dz

من خلال معطيات الجدول رقم 02 نلاحظ أن مجموع الأصول بشكل عام سنة 2018 كان قدر ب828 270995مليون دج)،أما عن سنة 2019 فقد بلغ مبلغ الأصول (166 261568مليون دج) وبالتالي انخفاض طفيف بفارق(662 427 9مليون دج) بين السنتين.[1]

– التمويلات خلال الفترة 2018–2019:بلغ مبلغ التمويلات سنة 2018 حوالي 460 156 مليون دج بينما كان سنة 2019 ما يقارب 600 154مليون دج، ومنه نلاحظ انخفاض رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2019 بمبلغ 1860 مليون دينار أي بنسبة 1% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 600 154 مليون دج نهاية سنة 2019 مسجلة زيادة قدرها 923 14 مليون دج.

الجدول رقم (03) تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020–2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2020	2021
أصول المصرف	1.98	2.04
حسابات العملاء	1.67	1.72
الأصول التشغيلية	1	1.09

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير مجموعة بنك البركة

ثانيا– تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020–2021: تميزت هذه الفترة بما يلي:[2]

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تفشي جائحة كورونا وانخفاض أسعار البترول إلا أن الحكومة الجزائرية تجاوبت بشكل جيد مع الضغوط الناجمة عن الجائحة حيث خططت لتنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتجارة الدولية، وخلق مناخ موات يشجع الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث بلغ إجمالي أصول المصرف نهاية 2021 ما قدره 2.04 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 1.98 مليار دولار نهاية 2020 أي بنسبة 3% وارتفعت حسابات العملاء من 1.67 مليار دولار في 2020 إلى 1.72 مليار دولار نهاية 2021

[1] مصرف البركة، التقرير المالي لسنة 2019.

[2] مصرف البركة، تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021 التقرير السنوي لصرف البركة 2021، ص 19 متوفر على الرابط : https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-8a%d8%a9/?lang=ar، تاريخ الاطلاع:2023/04/08.

من جهة، ومن جهة أخرى شهدت الأصول التشغيلية انخفاضا من 1 مليار دولار في 2020 إلى 1.09 مليار دولار نهاية 2021، فاختار مصرف البركة الجزائري تعزيز أصوله في النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وخفض بيوع المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك كاستراتيجية خلال هذه الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الجائحة.

الجدول رقم (04)يوضح تمويلات بنك البركة على المدى الطويل والمتوسط والقصير 2020-2021

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	**2020**		**2021**	
على المدى الطويل	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
الاستصناع	245	97.22	305	98.07
الإجارة	7	2.7	6	1.9
المجموع	252	100	311	100
على المدى المتوسط	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
المرابحة	43525	87.69	47500	87.84
الإجارة	4350	8.76	4950	9.15
السلم	1255	2.53	1200	2.22
الاستصناع	500	1.01	420	0.8
المجموع	49630	100	54070	100
على المدى القصير	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
المرابحة	9510	75.71	9850	77.86
السلم	3050	24.28	2800	22.13
المجموع	12560	100	12650	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك البركة

– **على المدى الطويل**: شهد التمويل بصيغة الاستصناعما نسبته 98.07% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة ما قيمته 305 مليون دينار جزائري، أما التمويل بصيغة الإجارة ما نسبته 1.9% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة ما قيمته 6 مليون دينار جزائري فقط إنخفض مقارنة بسنة 2020 حيث كان 7 مليون دينار جزائري.

– **على المدى المتوسط**: بلغت نسبة صيغ التمويل (المرابحة،الإجارة، السلم، الاستصناع) ما نسبته 87.84% ،9.15%، 2.22% ، 0.8% على التوالي خلال سنة 2021 من مجموع التمويلات التي بلغت 54070 مليون دينار جزائري.

– **على المدى القصير**: شهد التمويل بصيغة المرابحة ما نسبته 77.86% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة 9850 مليون دينار جزائري. بينما شهد التمويل بصيغة السلم ما نسبته 22.13% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة 2800مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: مصرف السلام الجزائر

يعتبر مصرف السلام ثاني مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم مجموعة من الخدمات المصرفية وسنوضح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: تقديم مصرف السلام

نتيجة للتعاون الجزائري الخليجي بدأ مصرف السلام مزاولة نشاطاته سنة 2008 حيث يعمل على تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ وقيم الشعب الجزائري لتلبية حاجاتهم وتضبط معاملاته هيئة رقابة شرعية مكونة من كبار العلماء في الشريعة الإسلامية والاقتصاد تسهر على مراقبة مختلف النشاطات والعمليات التمويلية والاستثمارية للمصرف، والتأكد من سلامتها وشرعيتها وتكون مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف ويساعدها في ذلك المدقق الشرعي للمصرف الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف.[1]

[1] مصرف السلام الجزائر، تعريف مصرف السلام، متوفر على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع: 10/04/2023.

الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تتوافق واحتياجات شرائح المجتمع الجزائري، وفيما يلي نذكر أهم الخدمات التي يقدمها:[1]

أولا– حسابات مصرفية إسلامية: وتتمثل في:

1– حساب جاري: هو حساب يومي تشغيلي يلبي متطلبات الأعمال المصرفية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويمنح الصرف في مقابله دفتر شيكات وبطاقة دفع مجانية لتسهيل العمليات المصرفية.

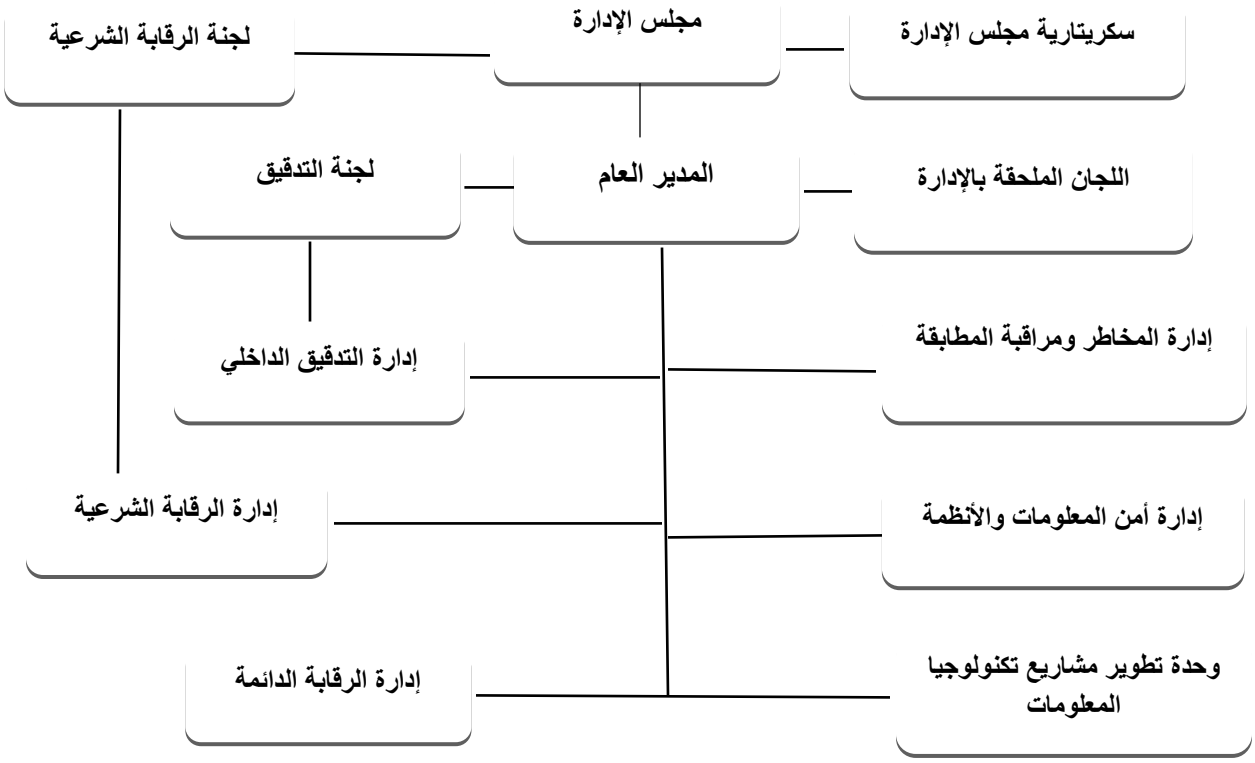
2– حساب التوفير: يفتح للأشخاص الطبيعيين قصد استثمار أموالهم وفقا لمبدأ الضارية الشرعية ويتحصل في مقابلة المودع المستمر على مكافأة بشكل ربع سنوي تبعا لمردودية المشروع بحيث تتوزع المكافأة بنسبة (55%) للمودع، ونسبة(45%) للمصرف.

3– حساب الاستثمار: يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشروط ملائمة تسمح باستثمار مدخراتهم عن طريق الاكتتاب في سندات الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقا لمبدأ المضارية ويمنح الصرف مكافأة بشكل ربع سنوي تبعا لمردودية المشروع.

[1] مصرف السلام الجزائر الخدمات التي يقدمها مصرف السلام، متوفر على الموقع الرسمي لمصرف السلام https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 2023/04/12.

ثانيا– الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر:

الشكل رقم (2–1) يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام



المصدر: مصرف السلام، متوفر على الموقعhttps://www.alsalamalgeria.com

الفرع الثالث: أهم الصيغ التي يقدمها مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام مجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية منها ما هو موجه للمؤسسات ومنها ما هو موجه للأفراد حيث يقوم المصرف بتمويل المؤسسات والأفراد عن طريق مجموعة من الصيغ وهي المرابحة المضاربة والمشاركة الإجارة، السلم والاستصناع والبيع بالتقسيط.[1]

1– المرابحة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب ويتم استخدام هذه الصيغة في مجموعة من التمويلات وهي تمويل الاستغلال تمويل معدات النقل تمويل معدات مهنية، تمويل معدات هندسية مدنية، وسنوضح طريقة التمويل بالمرابحة.

[1]مصرف السلام الجزائر، **أهم صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام**، الموقع الرسمي لمصرف السلام، متوفر على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع: 2023/04/12.

2- المضاربة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط امتلاك حساب جاري أو حساب شيك بالمصرف وذلك عند تمويل الاستثمارات وتوفر شرط توطين الحساب عند تمويل أشغال هندسية مدنية.

3- الإيجارة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط تصريح حقيقي للميزانية وإثبات سنتين من النشاط المني على الأقل وذلك عند التمويل الإيجاري للشركات (السلام ليزينغ) وتمويل السلام إيجار وتوفر شرط توطين الحساب وقدرة الاستدانة كافية عند تمويل العقارات أما بالنسبة لتمويل معدات النقل وتمويل المعدات المهنية فيجب توفر شرط توطين الحساب.

أما بالنسبة لتمويل الأفراد فيشترط توفر مجموعة من الشروط عند منح الأفراد تمويل لامتلاك أو بناء وتوسيع منزل تتمثل فيما يلي:

- أن يكون السن ما بين 18و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- أن يكون عقد العمل غير محدد المدة؛
- أن يكون موظف أو صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن يكون جزائري الجنسية مقيما بالجزائر أو بالمهجر؛
- أن تكون المداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة 40000 دينار جزائري وأكثر أن تكون المداخيل ثابتة ومنتظمة بالنسبة للمقيمين بالمهجر 1500 أورو وأكثر هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10% من قيمة أشغال البناء أو التوسعة توطين الراتب لدى المصرف أو الاقتطاع الدائم من الحساب الجاري البريدي.

4- المشاركة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب عند تمويل أشغال هندسية مدنية أما بالنسبة لتمويل الأفراد فيشترط لمنح هذه الصيغة توفر نفس شروط تمويل بناء أو توسيع منزل وذلك بالنسبة لمنح تمويل لتهيئة منزل وبالنسبة لتمويل LPPILPA يشترط توفر الشروط التالية:[1]

- أن يكون السن مابين 18و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن يكون جزائري الجنسية مقيما بالجزائر؛

[1] مصرف السلام الجزائر -أهم صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام، الموقع الرسمي لمصرف السلام، متوفر على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع:2023/04/12.

– أن تكون المداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة (40000 دينار جزائري وأكثر)؛

– أن تكون المساهمة في الشراكة لا تقل عن 30% من قيمة المسكن؛

– التزام الموثق برهن العقار لصالح مصرف السلام الجزائر مباشرة بعد حصول العميل على وثائق نقل الملكية العقارية توطين الراتب لدى مصرف السلام الجزائر.

5– الإستصناع: يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب عند تمويل أشغال هندسية مدنية وتوفر شرط توطين الحساب وقدرة الاستدانة كافية عند تمويل العقارات.

6– السلم: يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب عند تمويل الاستغلال.

7– البيع بالتقسيط: يشترط لمنح هذه الصيغة توفر مجموعة من الشروط بالنسبة لتمويل السيارات تتمثل في:

– السن مابين17و70 سنة (تاريخ آخر قسط)

– أن يكون موظف أو صاحب مهنة حرة أو تاجر أو صاحب إيراد ثابت أن يكون له مداخيل ثابتة ومنتظمة 40000 دينار جزائري على الأكثر.

– أن يكون مرسم في العمل وله أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر أن تكون له مستحقات شهرية لا تتعدى 30% من مداخيله الشهرية

– هامش ضمان الجدية يبتدئ من 20% من قيمة السيارة.

ثانيا– تطور التمويل بمصرف السلام حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك: وذلك ابتداء من سنة 2013، نظرا لقلة المراجع والمعلومات المتعلقةبالتقارير المالية السنوية في السنوات الأولى بعد تأسيس مصرف السلام 2008 إلى سنة 2013.

1– تطور التمويل بمصرف السلام حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك للفترة 2013-2017، وهي موضحة في الجدول التالي:[1]

[1] آمنة بومعزة وآخرون، **تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني دراسة حالة بنكي البركة والسلام**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03 العدد 01، 2020، ص180.

الجدول رقم(2–5) : صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام–الجزائر خلال الفترة:2013–2017

السنوات	2013		2014		2015		2016		2017	
المرابحة	19 .696.9 10	% 73،49	15.0 66.24	% 63،52	16.5 67.805	1 2،%72	20.1 69.054	% 68،55	27.1 43.656	% 70،56
المضاربة	7. 104.26 2	% 26،51	8.64 9.378	4 8،%36	6.40 3.485	% 27،88	7.86 6.447	% 26،73	8.1 71.368	%2 1،24
الإجارة	-	-	-	-	-	-	1.38 3.005	% 4،70	3.1 54.795	% 8،20
المجموع	26 .801.1 72	1 00	23.7 15.612	1 00	22.9 71.290	1 00	29.4 18.506	10 0	38.4 69.819	1 00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: آمنة بومعزة وآخرون تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني دراسة حالة بنكي البركة والسلام، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03 العدد 01، 2020، ص180.

من خلال الجدول نلاحظ أن مصرف السلام–الجزائر يعتمد على مجموعة من الصيغ وهي المرابحة والمضاربة وصيغة الإجارة التي تعتبر حديثة على مستوى المصرف حيث نلاحظ أن المصرف يعتمد بشكل كبير على صيغة المرابحة والتي تتراوح قيمها ما بين 19 و27 مليون دينار جزائري بنسبة تفوق 73% في حين اعتمد على صيغة المضاربة بشكل متوسط حيث سجلت ارتفاع في قيمة التمويل سنة 2014 بمعدل نمو 48 36% مقارنة بسنة 2013 حيث قدر معدل النمو26،51% كما سجلت انخفاض خلال سنة 2015 لترتفع بعد ذلك خلال سنتي 2016–2017 كما نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2016 اعتمد المصرف على صيغة الإجارة ورغم أنها حديثة على مستوى المصرف إلا أنها سجلت ارتفاع سنة 2017 بمعدل نمو يقدر ب 8.20% مقارنة بسنة 2016.

ثالثا– التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام خلال الفترة 2018–2020: تتمثل فيما يلي:[1]

الجدول رقم (2–6): يوضح التمويلات الممنوحة من المصرف خلال سنة 2018

صيغ التمويل	النسبة
مرابحات محلية	% 15
مرابحات خارجية	% 36
السلم	% 0

[1]مصرف السلام الجزائر، **التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2019**، التقرير السنوي لصرف السلام لسنة 2019، تاريخ الاطلاع 15/04/2023. على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com

إجارة منتهية بالتمليك	% 03
مضاربة	% 02
البيع بالتقسيط	% 16
البيع لأجل داخلي	% 04
الإستصناع	%03
البيع لأجل خارجي	%16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018، ص 26-32

نلاحظ من خلال الجدول أن مصرف السلام-الجزائر يعتمد على10 صيغ تمويل حسب الحاجة وقد التمويل بصيغة المرابحة هو السائد مقارنة بصيغ التمويل الأخرى حيث سجلت نسبة نمو تقدر ب 36% في سجل التمويل بصيغة المشاركة والمضاربة والقرض الحسن والاستصناع والبيع لأجل نسب ضئيلة تقدر ب 2 إلى 6 % في حين سجل البيع بالتقسيط نسبة نمو قدرت ب 16% أما بالنسبة للتمويل بالإجارة سجل تطورا معتبرا حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد الإيجاري نسبة نمو تقدر 30%

بالنسبة لسنة 2019 عرفت نشاطا مكثف من خلال دراسة ملفات التمويل الخاصة بالمؤسسات حيث وصل عددها إلى 467 ملف ما يعكس معدل نمو مقدر ب 6 % مقارنة بسنة 2018 كما سجل انخفاض في قيمة التمويلات بنسبة 3% قد تم رفض تمويل عدة ملفات إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة المصرف كما حقق المصرف نتائج جد مرضية من ناحية التمويل الإيجاري حيث سجل نسبة نمو تقدر ب 25 % بسنة 2018 حيث قدر مبلغ التمويلات المطلوبة 13 مليار دينار جزائري وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة 4.4 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 34% كما عرف نشاط التمويلات الاستهلاكية نسبة مبيعات معتبرة حيث تم في هذا النطاق بيع 7357 سيارة نفعية وفق صيغة البيع بالتقسيط.[1]

[1] مصرف السلام الجزائر-**التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2019**، التقرير السنوي لصرف السلام لسنة 2019، اريخ الاطلاع 15/04/2023. على الرابطhttps://www.alsalamalgeria.com

بالنسبة لسنة 2020 سجل التمويل الممنوح للمتعاملين من قبل المصرف ارتفاعا يقدر 26% مقارنة بسنة 2019 كما قدرت قيمة التمويل الإيجاري 17،6 مليار دولار بمعدل نمو يقدر ب 36% مقارنة بسنة 2019 كما بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة بصيغة الإجارة 9 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت ب 4.4 مليار دينار جزائري بنسبة نمو تقدر ب109%

المبحث الثالث: تجربة شبابيك الصيرفة الإسلامية في بعض البنوك التجارية الجزائرية

من أجل تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، واستجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل الخدمات المصرفية الإسلامية،أعطيت صلاحيات لعدة مصارف تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية وسنت القوانين المنظمة لعمل هذه الشبابيك في البنوك الجزائرية، وحددت أدوات سياستها النقدية وفق خصوصية النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: القوانين المنظمة لعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

من أجل توسيع انتشار المالية الإسلامية في الجزائر أعطى بنك الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية.

أولا– النظام رقم 18–02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر:

حيث تم إصدار في الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد (73) نظام رقم 18–02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018م، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وقد حددت المادة (2) من النظام سبع منتجات للصيرفة التشاركية وهي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة،الإستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار).[1]

ويعتبر هذا النظام أول إطار قانوني وتنظيمي وعملي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه احتوى على بعض النقائص نذكر منها:[2]

–حدد هذا التنظيم سبع منتجات لعمليات الصيرفة التشاركية المادة (2) من النظام السابق)، وهذا يعني أن الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى مثل صيغ التمويل الفلاحي.

---

[1] نظام رقم 18–02، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (73)، 20، 2018/11/04.

[2] سليمان، ناصر، **قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر**، جامعة البويرة: كتاب جماعي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، 2020، ص12.

– لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة وجود مراقب شرعي لشباك الصيرفة التشاركية أو هيئة رقابة شرعية تتابع وترافق عمل الشبابيك الإسلامية قبل وبعد وأثناء تقديم الخدمة، ولا يقتصر عملها فقط على المطابقة الشرعية للمنتجات الإسلامية.

لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة توفر الإطار البشري المؤهل، وإن كان قد أشار لذلك في (المادة 06) لكن لم يشترطها كضرورة للحصول على ترخي مسبق من بنك الجزائر.

– أشار هذا التنظيم بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، إلى ضرورة الحصول على شهادة مطابقة للمنتوج من طرف الهيئة الوطنية المؤهلة لذلك قانوناً (المادة 04)، لكن لم يشير هذا النظام إلى طبيعة الهيئة المذكورة أو تركيبتها أو لأي جهة تابعة.

ثانيا– النظام رقم 20–02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

حيث تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23 من النظام رقم 20–02 مؤرخ في 20رجب عام 1441 الموافقل 15 مارس 2020م، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد حددت المادة (4) من النظام منتجات تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي (المرابحة المشاركة المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23.

ثالثا– شروط تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية

وضع بنك الجزائر من خلال نظام رقم 02–20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، شروط محددة على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية نوجزها فيما يلي:[1]

– يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية؛

– يجب التقيد بمنتجات الصيرفة الإسلامية المحددة وفق المادة (04) وهي المرابحة المشاركة المضاربة، الإجارة، السلم الإستصناع حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما أدرج النظام تعريف مفصل لكل المنتجات السابقة الذكر؛

– ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر من أجل تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية؛

[1] نظام رقم 20–02، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 16، 33، 15/03/2020، ص33–35.

– ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا قبل تقديم الترخيص لدى بنك الجزائر؛

– ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، والمقصود هنا تلك البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية التي ترغب في فتح شبابيك إسلامية، لأن الهيئة الشرعية موجودة من قبل في المصارف الإسلامية العاملة؛

– يجب أن يتضمن ملف طلب الترخيص من بنك الجزائر ما يلي: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية؛

– يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين؛

– يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصرياً لضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية؛

– يجب إعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حساباتهم؛

– يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلقات من طرف شباك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-211 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.[1]

رابعا– الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

المعروف أن المنتجات المالية الإسلامية متوفرة في بلادنا عبر فروع لبنوك أجنبية إسلامية تعمل في هذا المجال منذ سنوات، وهي بنك البركة وبنك السلام، إلا أن أهمية إنشاء الهيئة الشرعية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى تكمن في وضع الأطر

[1] صالح صالحي، **مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر** بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024م، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، الجزائر: جامعة سطيف، 5-6 ماي 2014،الصفحات 6-10.

القانونية لهذه الممارسة[1] وضبط الشروط المتعلقة بها وكذا وضع هيئة شرعية مركزية يمكنها البت في مدى مطابقة المنتجات المعروضة للشريعة الإسلامية، إضافة إلى اشتراط الحصول على رخصة من البنك المركزي للقيام بمثل هذه النشاطات.

وهو ما قامت به الهيئة الوصية حيث صادق المجلس الإسلامي الأعلى على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، في 6 أبريل 2020م، وستقوم هذه الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية.

خامسا– البنوك والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية

منحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لسبعة مؤسسات بنكية ومؤسسة مالية إلى غاية نهاية عام 2020م، وهذا بعد استكمال الإجراءات القانونية والشروط الشرعية للملفات التي تطلب شهادة المطابقة الشرعية، وفيما يلي بيان قائمة هذه الهيئات:[2]

– البنوك العمومية: البنك الوطني الجزائري الصندوق الوطني للتوفير، بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

– البنوك الخاصة: بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC)؛

– المؤسسات المالية: مؤسسة (AOM INVEST).

ولحد الآن تقوم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى بدراسة الملفات التي ترغب في الحصول على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبابيك لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما عملت الهيئة على وضع تصور مشترك للعمل عن طريق الاتصال بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في شبابيك البنك الوطني الجزائري BNA وبنك التنمية المحلية BDL

يعد البنك محل الدراسة أول بنك عام تمنح له شهادة المطابقة لفتح شبابيك لتسويق منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية يوم الخميس 30جويلية 2020 تحت رقم 26/2020.[3]

---

[1] محمد بوجلال كمال، بوزيدي، **الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر**، يوم الدراسي حول لصيرفة الإسلامية "الواقع والآفاق الجزائر: اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني،أبريل 2018، الصفحات 3-7.

[2] المجلس الإسلامي الأعلى، 2021، الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى، 24 01، 2021، http://hci-dz.com

[3] Banque Nationale d'Algérie (BNA), **Comercialisation des produits de la finance islamique,** (BNA, Éd.) BNA Actus(08), JANVIER2021, P 36, Récupéré sur https://www.bna.dz/images/pdf/actu-8.pdf

الفرع الأول: الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA

البنك الوطني الجزائري يقدم الصيرفة الإسلامية كجزء من خدماته المصرفية. يتعامل البنك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية ويوفر حلولاً مالية متوافقة مع الشريعة للعملاء الراغبين في الحصول على خدمات مالية تتوافق مع قيمهم الإسلامية.

أولا– الاجراءات والهياكل المنجزة

تماشيا مع متطلبات النظام المقنن لها وخاصة المواد 03 و13 و14 و15 و16 و17، سعى البنك محل الدراسة للحصول على رخص لتسويق مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال انتهاج مجموعة من الإجراء إضافة إلى انشاء مجموعة من الهياكل:

التدقيق والمطابقة والشرعية: للإشراف على هذا النشاط الجديد، أنشأ البنك بتاريخ 03 أوت 2020 وحدة مستقلة للتدقيق والمطابقة للشريعة (CACC) مرتبطة سلميا بالرئيس المدير العام ومكونة من مدققين داخليين وتهدف إلى السهر على مطابقة كل الأنشطة المرتبطة بالصيرفة الإسلامية مع الشريعة الإسلامية على مستوى الوكالات، إضافة إلى تقديم تقارير سنوية لمختلف مهام التدقيق المنجزة.[1]

الاستقلالية المكانية والبشرية: استجابة لشرط الاستقلال الهيكلي والتنظيمي، قام البنك على المستوى الجزئي ابتداء 04/08/2020 بالتسويق الفعلي لها على مستوى وكالته الرئيسية بالجزائر العاصمة، ليصل في نهاية 2020 إلى 64 شباكا على كامل مستوى التراب الوطني منفصلة هيكليا وبشريا وماليا ومحاسبيا عن النشاط التقليدي للبنك الأم، بينما على المستوى الكلي أنشأ مديرية للصيرفة الاسلامية (DFI) تهدف إلى:[2]

– إدارة نشاط الصيرفة الإسلامية تجاريا

– مسؤولة عن تصميم وتطوير والترويج لمنتجات جديدة محتملة للصيرفة الإسلامية تماشيا والمحاور الاستراتيجية للبنك:

– المشاركة في اجتماعات التقييم الخاصة بشبكة التشغيل وإعداد تقارير عن بدء النشاط وحصيلة العمليات؛

– تنظيم العديد من الدورات التدريبية للموظفين حول أساسيات التمويل الإسلامي وتسويق المنتجات، بالإضافة إلى نظام معلومات المستخدم (DELTA).

[1] Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DCFI. ALGER: BNA, 2020, p03.
[2] Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DFI. Circulaire BNA 2281, Algérie, 03AOUT2020, P03.

على صعيد آخر تجدر الإشارة إلى أنه وبخصوص متطلبات المادة 18 من نفس النظام عمد البنك من خلال الاستعانة بمعاهد متخصصة إلى تكوين وتأهيل 21 مستخدم ليصل في نهاية سنة 2020 إلى 110 مستخدم استفادوا من برامج تكوين مركزة ومتنوعة[1].

الاستقلالية المالية والمحاسبية: باعتباره شرطا جوهريا وشكلا من أشكال الشفافية والافصاح الواجب توفرها في هذا النوع من الأنشطة، قام البنك محل الدراسة بإنشاء على مستوى المديرية العامة للمحاسبة قسم لمحاسبة الصيرفة الإسلامية (DCFI)، بهدف التكفل بالمهام التالية:

- إعداد التقارير القانونية والنظامية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفقا للمعايير المحاسبية والجبائية الجزائرية.
- الحرص على اتساق وموثوقية المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية
- أرشفة كافة الوثائق والمستندات اللازمة لإثبات صحة المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية حتى نهاية المدة القانونية
- الحرص على استقلالية حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
- المنتجات المسوقة على مستوى شبابيك البنك الوطني الجزائري حتى نهاية عام 2020، وحفاظا على تقاليد مكونات ميزانية البنوك التجارية، قام البنك بالتسويق التدريجي لتسعة (09) منتجات متوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية عبر مختلف شبابيكه المرخص لها، والمتمثلة في: الأصول المالية المكونة لشبابيك الصيرفة الإسلامية

بعد اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية بالبنك حصلت هذه المنتجات على شهادات المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى (HCI) وعلى موافقة بنك الجزائر.

صيغ التمويل الإسلامي للمهنيين: موجهة للتجار وأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من اجارة منتهية بالتمليك بأقساط ثابتة موزعة على ثلاثة أشهر ولمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز 05 سنوات وبمبلغ أقصى للعتاد المؤجر في حدود 25 مليون دج محسوب فيه هامش ربح مقدر ب 8.5% من قيمة الشراء مع سقف تمويل يصل إلى 90% وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 27.

صيغ التمويل الإسلامي للأفراد: لكل الأفراد المقيمين في الجزائر الذين تقل أعمارهم عن 70 عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أكبر من أو يساوي 40 ألف دينار جزائري يمكنهم الاستفادة من مزايا المرابحة لاقتناء السيارات أو التجهيزات على المدى

[1] Banque Nationale d'Algérie (BNA**), Comercialisation des produits de la finance islamique**, (BNA, Éd.) BNA Actus(08), JANVIER2021, P 36.

القصير أو المتوسط، أو من مزايا المرابحة العقارية على المدى الطويل، وفقا لشهادات المطابقة رقم 28 ورقم 29 ورقم 34 على التوالي.[1]

الجدول رقم(07): يوضح شروط ومزايا الاستفادة من صيغ التمويل بالشبابيك الإسلاميةBNA

الفئات	الصيغ	العقد	المدة	الراتب الأدنى	هامش الربح على سعر التكلفة	هامش الجدية	غرامة التأخير	السداد	الضمان
الأفراد	المرابحة "العقارية"	عقد بيع عقار من البنك إلى الزبون	حتى 40 سنة	40 ألف دج	6.5%للمدخرين بالشبابيك 7% لغير المدخرين بالشبابيك	≥10% من قيمة العقار	4 %حساب الاعمال الخيرية	شهريا بنسبة ≥30% من الراتب	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي+ رهن العقار
	المرابحة "السيارات"	عقد بيع سيارة جديدة غير مستوردة من البنك إلى الزبون	12 إلى 60 شهر	40 ألف دج	9%للمدخرين بالشبابيك 9.5% لغير المدخرين بالشبابيك	≥ 15% من قيمة السيارة	%4 حساب الاعمال الخيرية	شهريا بنسبة ≥30% من الراتب	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي
	المرابحة "تجهيزات"	عقد بيع عتاد جديد من البنك إلى الزبون	12 إلى 36 شهر	40 ألف دج	9%للمدخرين بالشبابيك 9.5%للمدخرين بالشبابيك	≥10% من قيمة العتاد	%4 حساب الاعمال الخيرية	شهريا بنسبة ≥30% من الراتب	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي
المهنيون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الاجارة المنتهية بالتمليك	عقد كراء بين البنك والزبون	02 إلى 05 سنوات	/////	%8 لكافة الزبائن	≥10% من قيمة العتاد	%4 حساب الاعمال الخيرية	حسب جدول الأقساط المحدد بين الطرفين	عقد تأمين ضد جميع المخاطر تكافلي

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثانيا– الخصوم المكونة لشبابيك الصيرفة الإسلامية

بعد اعتمادها من قبل لجنة الرقابة الشرعية بالبنك، حصلت هذه المنتجات على شهادات المطابقة من المجلس الإسلامي الأعلى (HCI) وعلى موافقة بنك الجزائر وكانت على الشكل التالي:[2]

[1] Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DCFI. ALGER: BNA, 2020, p03.
[2] Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DCFI. ALGER: BNA, 2020, p03.

–صيغ الاستثمار الإسلامي الموجهة للأفراد: عبارة عن حسابات استثمارية بأرباح موجهة للأفراد من جنسية جزائرية مقيمين أو غير مقيمين وفق التركيبة الموالية، أما في حال عدم رغبة الزبون تقاضيه لأرباح على ودائعه فسيتم توجيه هذه المبالغ إلى صيغة القرض الحسن.

– حساب التوفير الإسلامي: وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 35 عبارة عن حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة يحتوي أموالا أوكلها الأشخاص الطبيعيون من جنسية جزائرية المقيمين أو غير المقيمين بحد أدني يساوي إلى 10 الاف دج إلى البنك قصد استثمارها في تمويلات إسلامية على مبدأ المضاربة والذي يقوم فيه صاحب الحساب والمسمى "رب المال" بوضع هذه المبالغ تحت تصرف الشباك والمسمى "المضارب" من أجل تمويل سلة المشاريع الملتزم بها والمطابقة للشريعة الإسلامية مع تقاسم الأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفق الجدول أدناه، أما بالنسبة للخسائر المحتملة فقد نصت المادة 13 من المنشور الدوري المخصص لهذا المنتوج إلى أن الخسائر تكون على عاتق الزبون وحده وفق نسبة مشاركته في عملية التمويل الإسلامية الملتزم بها، بينما يتحمل البنك الخسائر في حال ثبوت عدم امتثاله للأحكام القانونية أو التعاقدية أو الإهمال أو سوء الإدارة أو الاحتيال المثبت.

– حساب التوفير الإسلامي للشباب "القصر": وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 31 عبارة عن حساب مخصص للقصر فقط من جنسية جزائرية المقيمين أو غير المقيمين لتوظيف أموالهم برخصة مسبقة من موكلهم بحد أدنى يساوي إلى110لاف دج في تمويلات إسلامية على مبدأ المضاربة وفق نفس المزايا لحساب التوفير الإسلامي أعلاه.

– حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR): بناء على شهادة المطابقة الشرعية رقم 30 يمكن لزبائن الشبابيك فتحه أو تحويل الأموال لصالحه بالنسبة للأفراد المقيمين بالتراب الوطني فقط في شكل ودائع إسلامية لأجل بحد أدنى يساوي إلى 100 الف دج، بغرض الاستثمار على مبدأ المضاربة والذي يقوم فيه صاحب الحساب والمسمى "رب" المال" بوضع هذه المبالغ تحت تصرف الشباك والمسمى "المضارب من أجل تمويل سلة المشاريع الملتزم بها والمطابقة للشريعة الإسلامية مع تقاسم الأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفق الجدول أدناه أما بالنسبة للخسائر المحتملة.

–صيغ الاستثمار الإسلامي الموجهة للمهنيين والمؤسسات: تجدر الإشارة إلى انه بالنسبة للمهنيين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم السماح لهم باستثمار أموالهم عن طريق فتح أو تحويل الأموال لحساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد (CIINR) وفقا لنفس الشروط والمزايا الممنوحة للحساب المشار اليه في جزء الصيغ الإسلامية المقدمة للأفراد.[1]

[1] Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DCFI. ALGER: BNA, 2020, p03.

–الحسابات الجارية الإسلامية: استجابة لمتطلبات الفقرة الثالثة من المادة 17 عمد البنك إلى السماح لزبائنه بفتح حسابات شخصية أو تجارية جارية على مستوى شبابيك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى مكنهم من خلالها تزويد حساباتهم الاستثمارية عند الرغبة والحصول فيها على ارباحهم الناتجة عنها أو الاستفادة من وسائل الدفع المتاحة، وفقا لشهادة المطابقة الشرعية رقم 33.

بناء على ما سبق يمكننا استخلاص ان الميزانية المالية لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري في ظل وجوب استقلاليتها عن باقي نشاطات البنك الأم ستكون على الشكل التالي:

الجدول رقم 08: يوضح الميزانية المالية لشبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري

الأصول	الخصوم
نقود حاضرة في خزينة البنك	أرباح السنة المالية
تمويلات قصيرة الأجل:	الودائع الإسلامية الجارية
–"المرابحة تجهيزات"	الودائع الإسلامية الآجلة:
تمويلات إسلامية طويلة الأجل:	–التوفير الإسلامي
–المرابة سيارات	–التوفير الإسلامي للشباب القصر
–المرابحة العقارية	–الاستثمار الإسلامي غير المقيد CINR

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

الفرع الثاني: النافذة الإسلامية في البنك التنمية المحلية BDL

اولا–الحساب الادخاري الإسلامي: هو حساب على خلاف سابقة يودع فيه المعني مبلغا من المال على مدة محددة ونسبة ربح: محددة مسبقا مع البنك عادة 50%. تقوم المؤسسة البنكية لاحقا بالمضاربة بالمبلغ في المشاريع الاستثمارية بجمع المبالغ المودعة.[1]

ثانيا–تأمين التكافل: هو نظام تأمين بديل عن النظام القديم المرتبط بالقرض بفائدة. وهو عبارة عن عقدين متتاليين مساهمة أولية يودعها المستفيد على شكل هبة أو تبرع. وهي التي عوضت قسط التأمين في التأمينات الكلاسيكية ثم يكتب المستفيد في عقد ثان وهو عقد التأمين التكافلي وتذهب المساهمات كلها لتمويل تعويض المتضررين أي الدائنين في حالة الوفاة بالنسبة للمستفيدين.

[1] بنك التنمية المحلية BDL الخدمات التي يقدمها، متوفر على الموقع الرسمي لمصرف السلام https://www.bdl.dz/finance-islamique/arabe/mourabaha-veh.html تاريخ الاطلاع: 2023/06/08.

ثالثا–المرابحة–سيارة: هي عملية تتضمن شراء السيارة الجديدة المصنعة أو المجمعة في الجزائر وبيعها بسعر التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح معروف ومتفق عليه مقدماً بين مركز بديل والعميل.

هذه العملية تتم بتدخل الأطراف التالية[1]:

- البنك: إن مركز بديل الذي يشتري ويمتلك ويقبض ثم يبيع للعميل؛
- الآمر بالشراء: هو المشتري النهائي من مركز البديل.
- المدين المتضامن: هو طرف ثالث مشارك في تسديد الأقساط مع الآمر بالشراء.

الفئة المعنية:

- أي شخص طبيعي يحمل الجنسية الجزائرية؛
- سن الخامسة والستين في تاريخ تقديم طلب التمويل.

مبلغ التقسيط:

- لا يمكن أن يتجاوز مبلغ التقسيط في المرابحة – استهلاك ثلاثة ملايين و خمسمئة مائة ألف دينار جزائري (3،500،000 دج)
- المنتجات المرتبطة (إلزامية)
- حساب جاري إسلامي

[1] بنك التنمية المحلية BDL الخدمات التي يقدمها، متوفر على الموقع الرسمي لمصرف السلام https://www.bdl.dz/finance-islamique/arabe/mourabaha-veh.html تاريخ الاطلاع: 2023/06/08.

المطلب الثالث: تجربة الصيرفة الإسلامية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والقرض الشعبي الجزائري cpa

سنتطرق في هذا المطلب الى توضيح تجربة الشبابيك الإسلامية ومنتجات التي تقدمها للزبائن من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الأول: المنتجات المصرفية الاسلامية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

اولا–المرابحة الأولية للمواد الأولية: تتضمن هذه الصيغة عقدا لبيع المواد الأولية لحساب الزبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين أطراف عقد المرابحة.

ثانيا–المرابحة للأشغال: عقد بيع الأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء:

- زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.
- تصل مدة التمويل فيها إلى ست (6) سنوات مع فترة تسديد بين أربع (4) وست (6) سنوات.
- مدة الإستحقاق ثلاثي، سداسي أو سنوي.[1]

ثالثا–المرابحة للإنتاج الفلاحي: هو عقد بيع أصول ملموسة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية إلى العميل وبناء على طلبه، بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.

تصل مدة التمويل فيها إلى ست (6) سنوات. والتسديد يكون من أربع (4) إلى ست (6) سنوات.

رابعا–المرابحة غلتي: هي بيع المدخلات الزراعية إلى العميل وبناء على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة. تصل مدة التمويل إلى 24 شهرا أقصى حد.

خامسا–مرابحة عتاد مهني: تصل مدة التمويل فيها إلى ست (6) سنوات مع فترة التسديد بين أربع (4) وست (6) سنوات.

مدة الاستحقاق: ثلاثي، سداسي أو سنوي.

سادسا–المرابحة لوسائل النقل: يخص هذا المنتوج كل عقد لشراء وسيلة نقل واحدة أو عدة وسائل لحساب زبون وبطلب منه بسعر بيع يساوي سعر الشراء مضاف إليه هامش ربح متفق عليه من أطراف عقد المرابحة. مدة التمويل: 06 سنوات أقصى حد. ويتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الإتفاق عليه في عقد المرابحة.

سابعا–المرابحة للصادرات: تمويل يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية موجه للأشخاص الطبيعيين والشركات المصدرة.

[1] وثائق مقدمة من مطرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المرابحة للصادرات هو عقد بيع للأصول لحساب العميل وبناء على طلبه بثمن بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة. مدة التمويل 12 شهرا أقصى حد. ومدة الإستحقاق: في أخر المدة.

الفرع الثاني: المنتجات المصرفية المقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري cpa

بدأ القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك الوطنية بتقديم خدمة الصيرفة الإسلامية وهي تضم عدة منتجات مصرفية:[1]

- فتح حساب بنكي إسلامي جاري؛
- فتح حساب توفير (إدخار) إسلامي.

اولا–مرابحة السكن: وهي خدمة تمويل أو شراء عقار للزبائن الراغبين في ملك سكن. يقوم البنك في خطوة أولى بشراء العقار من البائع ويتلقى وعدا بإتمام البيع من طرف طالب القرض، ثم يبرم عقدا جديدا للبيع بمقتضاه العقار إلى هذا المشتري الجديد.

مع شروط ترتبط بالصيرفة الإسلامية في حد ذاتها وتعتبر من مبادئها الأساسية:

- أن تكون الفاتورة أو اقتراح البيع للعقار دون اسم المشتري.
- ألا يكون هناك تواطؤ بين المستفيد ومالك العقار.
- أن تبين وكالة القرض الشعبي الجزائري للزبون السعر الحقيقي وهامش الربح.
- أن يكون هامش الربح مبلغا ماليا محددا لا يزيد بمرور وقت القرض، ويقوم الزبون بإجراء محاكاة يتم إخباره فيها بالمبالغ التي يساهم بها والتي يستفيد بها في القرض وهامش الربح.

ثانيا– المرابحة على السيارات: هي خدمة تمويل شراء سيارة نفعية أو سياحية عن طريق القرض الإسلامي. ويقدم المستفيد فاتورة من أحد مصنعي السيارات (المحلية). وبناء على الدخل الشهري له وعلى سنه يتم إجراء المحاكاة وإعلامه بمساهمته الشخصية + مبلغ القرض + هامش الربح.

وتتطلب المرابحة على العقارات ضمانا منها: الرهن الرسمي على السكن نفسه ضمانات لحق البنك الدائن طيلة مدة القرض وذلك تحسبا لعجز المدين أو موته أو عدم قدرته على السداد.

ثالثا–القرض الحسن أو فتح حساب غير ادخاري: هو عبارة عن حساب بسيط يوضع فيه مبلغ مالي غير مخصص للمضاربة (الإستثمار) ويسحبه المستفيد في أي وقت يشاء، ويسمى القرض الحسن لأن المستفيد يقرض البنك دون فائدة .

[1] وثائق مقدمة من مطرف بنك القرض الشعبي الجزائري cpa

خلاصة الفصل:

إنّ النهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر يحتاج إلى تضافر جهود كل المخلصين من أبناء الوطن من اقتصاديين وفقهاء وماليين وخبراء في البنوك وكما يحتاج إلى توفير الشروط الضرورية من طرف السلطات النقدية وجدية المؤسسات المالية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لتقديم البديل غير الربوي.

اتجاه المصارف التقليدية إلى دمج خدماتها المصرفية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أساسه الدافع الديني وتطبيق المنهجالإسلامي في المعاملات المالية والبنكية فقد تعددت أساليب التحول المصرفي حيث تمثلت أغلبها في إنشاء نوافذ إسلامية تقوم على أساس الالتزام بالضوابط الشرعية تحت رقابة هيئة شرعية تعمل على التحقق من شرعية العقود التي تعمل بمقتضاها.

إلا أن التحول إلى المصارف الإسلامية أو فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية تعترضه عدة عقبات أهمها صعوبة التكيف السريع ومتطلبات العمل المصرفي بعد التحول، وكدا ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية الذي ينتج عنه تضارب في الفتاوى الفقهية للمعاملات، لذا لا بد من توفير عنصر الاستقلالية عند إصدار الفتاوى وتفعيل عنصر الرقابة الشرعية.

الخاتمة العامة

خاتمة

أدت الظروف الاقتصادية ومختلف الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون إلى ظهور الصيرفة الإسلامية وانتشارها، خاصة بعد ثبوت قدرتها على التصدي لمختلف تلك الأزمات ومناعتها اتجاهها، وذلك لخصوصيتها في إدارة الأصول المالية والتوجيه المباشر لمواردها نحو الاستثمار الحقيقي، فهي تعمد إلى بناء نظام اقتصادي متكامل بعيدا كل البعد عن المعاملات المحرمة شرعاً. ولقد اعترضت المصارف الإسلامية عدة عقبات للحد من تطورها واستمرارها، سواء من الناحية العقائدية حيث تعرضت للكثير من المعارضات والانتقادات عند تطبيقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أو من ناحية عدم إحاطتها بالحماية والدعم من طرف الدولة خاصة في ظل تواجدها في بيئة مصرفية تقليدية مسيطرة على السوق المصرفي.

ولقد حاولنا من خلال دراستنا إلى تسليط الضوء على تشخيص واقع الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية من خلال تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، ولقد عمدت الجزائر في السنوات الماضية القليلة إلى تبني الصيرفة الإسلامية وهذا بعد التعديلات التي قامت بها السلطة النقدية على قانون النقد والقرض، الذي نتج عنه صدور نظامين (النظام 18-02 والنظام 20-02) تم الإعلان من خلالهما بميلاد الصيرفة الإسلامية بشكل رسمي في الجزائر وهذا بالسماح لمختلف المصارف بتسويق مختلف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، بعد تجربة كل من بنك البركة ومصرف السلام، حيث تعزز الجهاز المصرفي الجزائري بالعديد من النوافذ الإسلامية التي تم إنشاؤها على مستوى المصارف التقليدية على غرار البنك الوطني الجزائري الذي كان سباقا إلى فتح نوافذ إسلامية على مستوى فروعه في العديد من ولايات الوطن، وهذا سعيا نحو تلبية رغبات عملائها التي تطالب بتوفير المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وإن إدماج وتبني أدوات التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية تحكمه مجموعة من المتطلبات وتعترضها لعديد من المعيقات وهذا ما يفرض على القائمين على المنظومة المصرفية الإسلامية في الجزائر اتخاذ التدابير المناسبة خاصة تلك المتعلقة بالإطار القانوني والتشريعي وتأهيل الكوادر البشرية لمواجهة التحديات وتعزيز تفعيل أسس التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري.

إختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من النتائج المذكورة أعاله، وكذا الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا باختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: " من مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية هو تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية"، إن انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية أدى إلى ظهور أشكال ومداخل متنوعة إلى ذلك، والانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية

على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة هو أحد المداخل لتوسع نشاط الصيرفة الإسلامية، وعليه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية: " حظر الربا والمصارفة الغير مشروعة أحدى متطلبات الصيرفة الإسلامية"، يجب على النوافذ الإسلامية الالتزام بحظر الربا والمصارفة الغير مشروعة وتعويض الفوائد بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛ وهي فرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: "راهنت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية"، وهذا بحثا عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، على خلفية تراجع أسعار النفط حينها، إضافة إلى آثار الانكماش الاقتصادي لجائحة كورونا، وهي فرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

- تستوجب عملية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية التدرج، إذ لا يمكن أن تكون مباشرة دفعة واحدة لتعارض هذا الأمر مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في المجتمع، مما يحتم التعامل مع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية؛
- تساهم النوافذ الإسلامية في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتبني المصارف التقليدية تقديم خدمات مصرفية إسلامية موازاة مع خدماتها الربوية، وبالتالي تعبئة المزيد من المدخرات.
- تدعيم الإطار القانوني والتشريعي لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصدور القانون 02-20 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لاسيما المتعلق بفتح النوافذ الإسلامية.
- تواجه عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات منها المنافسة من طرف المصارف الإسلامية القائمة (بنك البركة الجزائري، ومصرف السلام)، ومنها تحدي نقص الوعي الخبرة والتأهيل بالنسبة للموظفين في مختلف النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصرف التقليدي، مما يؤثر سلبا على آداءها وربحيتها.
- يواجه تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية العديد من التحديات وذلك بسبب إختلاف المبادئ التي يقوم عليها كل من المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، وإفتقار الموظفين للتأهيل والكفاءة اللازمين بالإضافة إلى عدم تطور النظم المحاسبية.

التوصيات والاقتراحات:

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها، هنالك مجموعة من التوصيات والاقتراحات يجب الإشارة إليها ويمكن إجمالها بما يلي:

- ضرورة الإسراع في توفير أرضية تشريعية وتنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛ خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب،قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي؛
- ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البنوك الجزائرية تدريبا مناسبا للعمل المصرفي الاسلامي وطبيعة عمله وضوابطه، مع ضرورة تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفرادو المؤسسات؛
- الاستفادة من تحارب بعض الدول الرائدة في التحول محو الصيرفة الإسلامية، على غرار دول الخليج وماليزيا، هذه التجارب، ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. حيث أوضحت عدة تحارب أن والعمل على تقييم نجاح المصرفية الإسلامية في ظل بيئة محلية وعالمية متغيرة تمثلت أساسا في الدعم الحكومي، ورسم السياسات والاستراتيجيات السليمة، وتأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي (هيئات الرقابة الشرعية، إنشاء سوق مالي إسلامي، إصدارا لصكوك المتوافقة مع الشريعة.)
- إدماج برامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضامن التكوين المتكامل وانشاء مركز ابحاث متخصص في الصناعة المالية الإسلامية يرصد تطوراها ويتابع تطبيقاتها ومستجداتها؛
- الإسراع في تكوين هيئات رقابية شرعية ومحاسبية لكسب ثقة المواطنين وإنجاح التوجه نحو المالية الإسلامية.
- توفير برامج تدريبية وجلسات توعية للموظفين في البنوك التقليدية حول مفهوم وأصول الصيرفة الإسلامية. يجب أن يكون الموظفون على دراية بالقواعد والضوابط الشرعية للصيرفة الإسلامية وكيفية تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة.
- تشكيل فرق متخصصة في الصيرفة الإسلامية داخل البنك، تتولى تطوير وتنفيذ منتجات وخدمات مالية إسلامية. يجب أن تكون لديها المعرفة والخبرة اللازمة في الصيرفة الإسلامية لتلبية احتياجات العملاء.
- تطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، مثل الحسابات المصرفية الإسلامية، والتمويل الإسلامي، والودائع الإسلامية، وصكوك الاستثمار وغيرها. يجب أن تكون هذه المنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات العملاء.
- استخدم التكنولوجيا المالية والابتكار المصرفي لتطوير حلول مالية إسلامية مبتكرة. قد تشمل ذلك تطبيقات الهاتف المحمول للصيرفة الإسلامية والدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي والتمويل الإسلامي عبر الإنترنت.
- التعاون مع مؤسسات مالية إسلامية وخبراء في الصيرفة الإسلامية لتبادل المعرفة والخبرات.

آفاق البحث:

يعد موضوع تشخيص الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من المواضيع الحديثة والواسعة، كما أن له دور فعال في نجاح واستمرار العمل المصرفي الإسلامي، كما تعتبر عملية التحول خطوة هامة لأسلمة النظام المالي وتحويل كل البنوك للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالرغم من دراستنا لتشخيص واقعا لصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية، إلا أنه لا يزال هنا كالعديد من الجوانب التي يمكن للباحثين دراستها، حيث أن التطرق لموضوع مذكرتنا وبالشكل السابق جعلنا نكشف إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع من جوانب أخرى متعددة:

- دور البنوك المركزية في دعم عملية تحول المصارف التقليدية الجزائرية إلى العمل المصرفي الإسلامي؛
- تقييم عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- دور هيئة الرقابة الشرعية في دعم تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

بهذا نرجو أن نكون قد ساهمنا من خلال هذه الدراسة ولو بقدر ضئيل في تكملة جهود الطلبة اللذين سبقونا في هذا المجال، ونتمنى التوفيق للطلبة المهتمين بهذا الموضوع ونسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعى إليه والله الموفق والهادي لحسن السبيل.

قائمة المصادر والمـراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية: بنوك بلا فوائد، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989
- أحمد صبحي العيادي، أداوت الاستثمار الإسلامية-البيوع-القروض-الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، 2010
- بن حدو فؤاد، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2018
- جلال وفاء البدرى محمدين، البنوك الإسلامية-دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008
- سليمان، ناصر، قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، جامعة البويرة: كتاب جماعي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، 2020
- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية-دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
- عمر الطاهر حسين، البنوك الإسلامية وأثرها في مشاريع الدعوة إلى الله-بالتطبيق على بنكي فيصل والبركة الإسلامي، أم درمان، 2009
- عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013
- عبير ضفدعي الطوال، التمويل التأجيري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
- فهمي، حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006
- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، 2008
- محمود الأنصاري، حسن إسماعيل، مصطفى متولي سمير، البنوك الإسلامية، الرسالة للإعلام، الإسكندرية، 2002
- محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية، المكتبة العصرية، المنصورة، 2015

المذكرات الجامعية:

- الصمادي منتهى نوري سلمان. الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: شرعيتها وضوابطها-دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية. أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعمان، 2010
- تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من البنوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل ونقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017/2016
- حمزة داودي، تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على مواجهة الأزمات-دراسة مقارنة مع اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مناجمنت المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020
- زيد أيمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل -دراسة تطبيقية على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة 1995-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2020/2019
- مريم رستم سعد، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية-نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014
- مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008
- هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتماني في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011

الملتقيات والمجلات:

- أسماء خيضر ياس واحمد صبحي جميل، دور المصارف الإسلامية العراقية في تقديم خدمات التمويل الإسلامية–دراسة حالة في مصرف النهرين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، مجلة الدنانير، المجلد 01، العدد 19، 2020
- اشعلال سارة وخالفي وهيبة، دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد خاص، 2018
- الغريب ناصر، الضوابط الشرعية لإنشاء نوافذ ووحدات إسلامية بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 245، شعبان 1422هـ / نوفمبر 2001م
- بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017
- بنوجعفر عائشة، الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المركز الجامعي علي كافي تندوف، المجد 07، العدد 01، مارس 2020
- جعوتي، س، معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر، ب. أ. المالية مجلة بيت المشورة، العدد 12، أفريل الجزائر، 2020.
- حسان بخيت، عبد الحميد لخديمي. "قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. 2014، جانفي، العدد 11
- رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية–الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد أكلي اولحاج–البويرة، العدد 03، مارس 2016
- سليم موساوي، المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر، جوان 2018
- سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010
- سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر: حالة مصرف البركة الجزائري المستدامة، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، جوان 2021

قائمة المصادر والمراجع

- سعد عبد محمد، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(40)، 2014
- طارق مخلوفي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020
- سليم موساوي. المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول، ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جوان 2018، الجزائر.
- حسين حسين شحاته ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ / يونيو 2001 م.
- سعيد سعد المرطان ، الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية ، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية ، المجلد السادس ، العدد الأول ، رجب 1419هـ ، 1999م
- حماني أحمد، جبوري محمد، النوافذ الإسلامية كآلية للتوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 74، 2020.
- علا رمضاني، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية: حالة الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 155، 2017.
- غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، في: الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 18-19 أفريل 2010
- كبيش جمال، قدام جمال، تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية بين الإمكانيات والآليات. في: الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 5-6 ماي 2009
- موسى عبد العزيز شحاده، "فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي". مجلة المصارف العربية: عدد خاص بالمصارف الإسلامية. 1991، ديسمبر، المجلد 11، العدد 132
- يوسف عودة غانم، وآخرون، إشكاليات إخضاع المصارف الإسلامية لوسائل رقابة البنك المركزي التقليدية: دراسة قانونية مقارنة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 433، (30)01، 2007

المؤتمرات:

- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس2010.
- صالح صالحي، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024م، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، الجزائر: جامعة سطيف، 5-6 ماي 2014
- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته التاسعة عشر، 30 جوان -04 جويلية 2009، تركيا: إسطنبول
- محيسن، ف.م، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 01جوان 2019.
- محمد بوجلال كمال، بوزيدي، الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر، يوم الدراسي حول لصيرفة الإسلامية" الواقع والآفاق الجزائر: اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، أبريل 2018
- نافذ فايز الهرش. إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية. في: المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، 3-4 ماي 2017. الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
- ناصر الغريب. التمويل المصرفي الإسلامي. في: ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، 5-8 ماي 1998. المغرب: الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي بالدار البيضاء

المواد القانونية:

- المادة 4 من النظام رقم 18-2002 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73
- المادة 8/1 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- المادة 13 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.
- المادة 15 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.
- المادة 7 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخ في 02 أبريل 2020.
- تجدر الإشارة إلى أن نظام بنك الجزائر رقم 20-2001 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 حدّد في المادة 7 منه مبدأ وضع مدونة تحت إشراف مصالح بنك الجزائر، توثق فيها المنتجات والخدمات البنكية المرخصة وإذا كانت المنتجات الصيرفة الإسلامية موثقة في هذه المدونة فإنّ المؤسسات المالية تلتزم بالتصريح فقط أمام بنك الجزائر دون تقديم طلب الترخيص.
- المادة 19 من النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020.

المواقع الإلكترونية:

- مجموعة البركة الإسلامية، 2020، التقرير السنوي 2019
- مصرف السلام، 2020، التقرير السنوي 2019
- مصرف البركة، التقرير المالي لسنة 2019.
- مصرف البركة، تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021 التقرير السنوي لصرف البركة 2021، ص 19 متوفر على الرابط-https://www.albaraka : bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9d8%aa%d9%82%d8%a 7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-8a%d8%a9/?lang=ar، تاريخ الاطلاع:2023/04/08.
- مصرف السلام الجزائر-التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2019، التقرير السنوي لصرف السلام لسنة 2019، عن الرابط https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 15/04/2023.
- مصرف السلام-الجزائر، التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2020، التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020، عن الرابط
- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar، تاريخ الاطلاع 2023/04/13.
- وكالة الأنباء الجزائرية، البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، 2020/04/08، http://www.aps.dz/ar/economie.

- كحال، ح، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة، Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/19
- الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014 العدد 56، ص21-28.
- الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003، العدد 52
- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الرابط الإلكتروني الآتي-https://www.albaraka-bank.com/finance : islamique/?lang=ar#comite
- الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص31-32.
- الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16
- المادتان 17-18 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16
- موقع بنك الخليج، الموقع الإلكتروني لبنك الخليج، الجزائر،https://www.agb.dz2021/01/14 :
- نظام رقم 18-02، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (73)، 20، 2018/11/04.
- نظام رقم 20-02، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 16، 33، 15/03/2020
- المجلس الإسلامي الأعلى، 2021، الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى، 24 01، 2021، http://hci-dz.com
- بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقع https://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05، الوقت 15:00.
- بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقع https://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05.

- بنك البركة، https://www.albaraka-bank.dz/المؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المؤسسات/تمويل-المنتجات-النصف-المصنعة.lang=ar?/
- مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة السلم، متوفر على الموقعhttps://www.albaraka-bank :
- مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة الإجازة، انظر الموقعhttps://www.albaraka-bank :
- مصرف البركة، لمؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المهنيين/تمويل-العقارات/https://www.albaraka-bank.dz
- مصرف البركة، خدمات للأفراد، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقعhttps://www.albaraka-bank.dz :
- مصرف البركة، دار البركة لبناء مسكن، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقع-https://www.albaraka bank.dz :
- مصرف السلام الجزائر، تعريف مصرف السلام، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.com :تاريخ الاطلاع: 10/04/2023.
- مصرف السلام الجزائر، قيم مصرف السلام، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 2023/04/11
- مصرف السلام الجزائر، أهداف مصرف السلام، التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 2023/04/10.
- مصرف السلام الجزائر الخدمات التي يقدمها مصرف السلام، متوفر على الموقع الرسمي لمصرف السلام https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 2023/04/12.
- مصرف السلام الجزائر -أهم صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام، الموقع الرسمي لمصرف السلام، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع: 2023/04/12.
- https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 15/04/2023.
- المجلس الإسلامي الأعلى، 2021، الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى، 24 01، 2021، http://hci-dz.com

المراجع باللغة الأجنبية:

- Clarisse, Y, Le Parlement donne le feu vert aux obligations islamiques, lepoint.fr,17/09/2009. Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites- economie//le-parlement-donne-le-feu-vert-aux-obligations-islamiques/916/0/378138.
- ICD, Islamic Finance Development Report 2019. The Islamic Corporation for Development, 2020, Retrieved from: Https://icd-ps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf.
- Housing bank, Produits Islamique, 06/12/2021, https://housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique
- Banque Nationale d'Algérie (BNA), Comercialisation des produits de la finance islamique, (BNA, Éd.) BNA Actus(08), JANVIER2021, P 36, Récupéré sur https://www.bna.dz/images/pdf/actu-8.pdf
- Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DCFI. ALGER: BNA, 2020, p03.
- Banque Nationale d'Algérie (BNA), Création de la DFI. Circulaire BNA 2281, Algérie, 03AOUT2020
- Banque Nationale d'Algérie (BNA), Comercialisation des produits de la finance islamique, (BNA, Éd.) BNA Actus(08), JANVIER2021

الملاحق

الملحق الأول: شهادة المطابقة الشرعية في البنك الوطني الجزائري للنوافذ الاسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020.

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

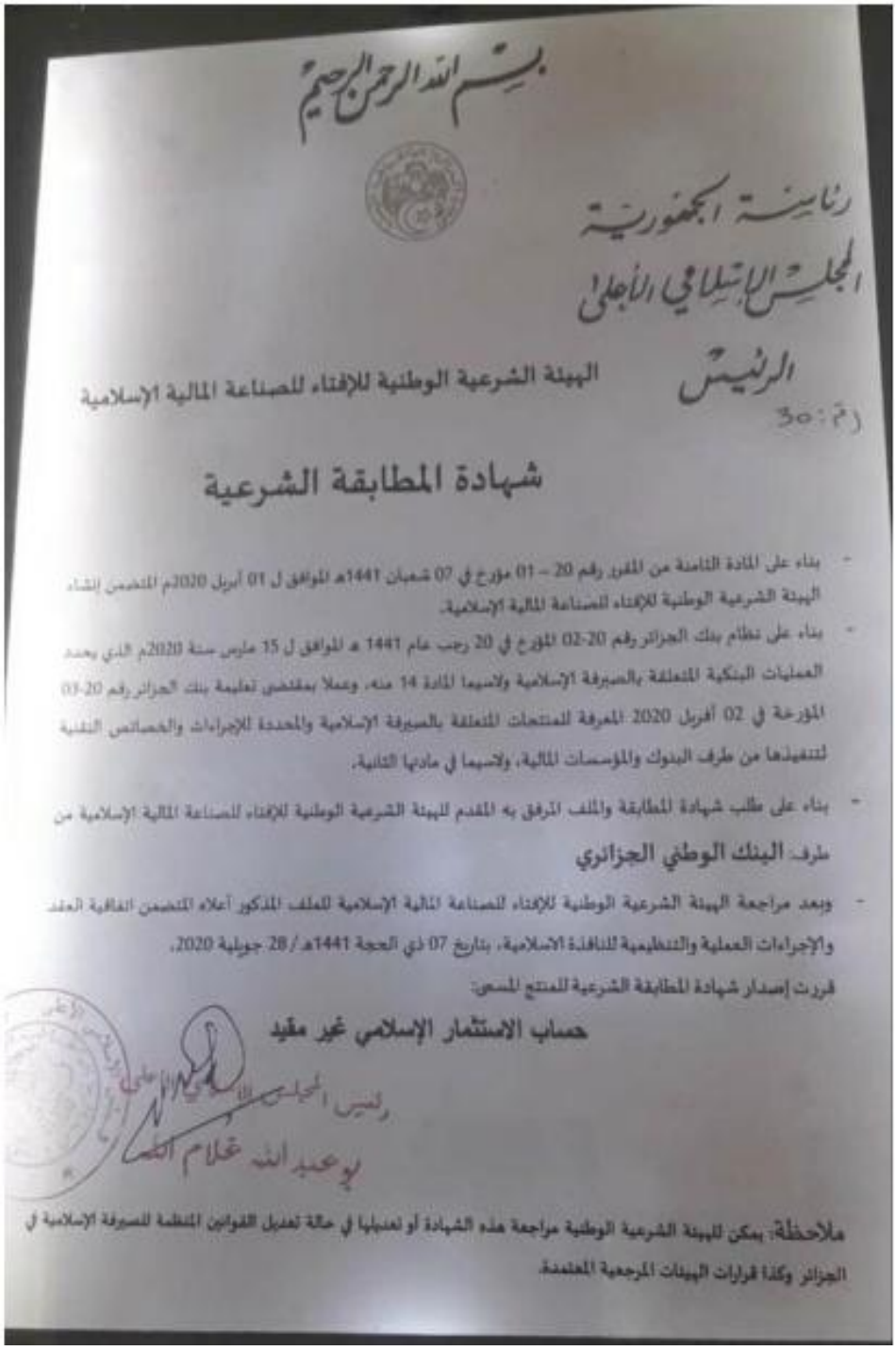
النافذة الإسلامية

رئيس المجلس الأعلى

أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق الثاني: شهادة المطابقة الشرعية لحساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن الفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الاسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020،

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب الاستثمار الإسلامي غير مقيد

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

أبو عبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق الثالث: شهادة المطابقة الشرعية لحساب التوفير الإسلامي للشباب



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

(ر: 91)

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن العقائد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020.

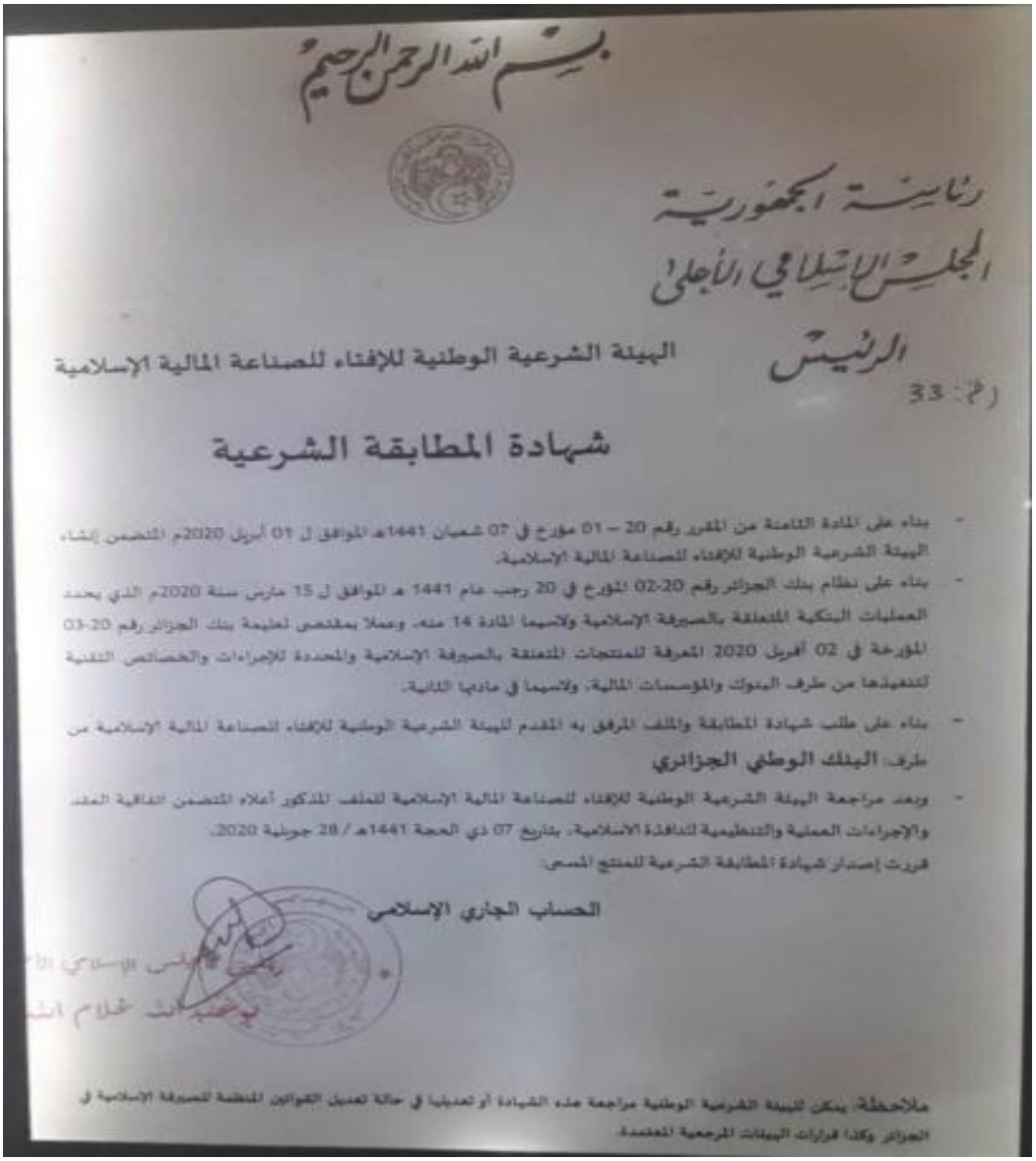
قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

حساب التوفير الاسلامي للشباب (القصر)

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق الرابع: شهادة المطابقة الشرعية لحساب الجاري الإسلامي



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

(ر: 33

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن الدفاتر العقد والإجراءات العملية والتعليمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441هـ / 28 جويلية 2020.

قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

الحساب الجاري الإسلامي

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق الخامس: شهادة المطابقة الشرعية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لحساب الادخار



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 01 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمعدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب [illegible] المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442هـ الموافق 28 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن الملفات العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للصيغة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب ادخار إسلامي استثماري

ملاحظة: يمكن الهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الفتاوى أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات البنك المرجعية المعتمدة

الملحق السادس: شهادة المطابقة الشرعية لحساب الادخار الإسلامي الاستثماري فلاح



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من الظهير الشريف رقم [illegible] في [illegible] شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20- 02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا [illegible] لعملية بنك الجزائر رقم 20- 03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمقدرة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على [illegible] شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن الملائمة العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب ادخار إسلامي استثماري فلاح

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق السابع: شهادة المطابقة الشرعية لحساب توفير أشبال اسلامي



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكيفيات إعداد 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن الملاءة العقد والإجراءات العملية والتنظيمية المنافذة الإسلامية. فإن الهيئة تقر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب توفير أشبال إسلامي

بالمقابل يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق الثامن: شهادة المطابقة الشرعية لحساب الجاري اسلامي



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 30 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 25 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للـ المالية الإسلامية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن الوثائق العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ

حساب جاري إسلامي

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق التاسع: شهادة المطابقة الشرعية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنافذة الاسلامية

